

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية



مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان:

مؤسسات الصناعات الغذائية وأثرها في ترقية التجارة الخارجية الواقع والمأمول

دراسة حالة الجزائر

إشراف الأستاذ:

ناصر بوعزيز

الصفة
رئيسا
عضوا
مقررا

من اعداد الطالبة

روميساء مرواني

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم و اللقب
بن شيخ توفيق
خروف منير
بوعزيز ناصر

السنة الجامعية: 2019 - 2020

الشكر

نتوجه قبل كل شيء إلى الله عز وجل

بالشكر العظيم والامتنان

الوفير على ما منحنا إياه من نعمة العون والتوفيق والسداد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [سورة الضحى: 11]

صدق الله العظيم

كما لا يفوتني الذكر أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى:

الأستاذ الكريم: ناصر بوعزيز الذي شرفني بقبول والإشراف أولاً، ومشاركتي عناء

البحث

والمتابعة ثانياً، وعلى التوجيهات والنصائح المقدمة فكان نعم المشرف وجزاه الله

ألف خير وأبقاه ذخراً وفخراً للجامعة والطالب.

إهداء

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾

﴿فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة التوبة: 105]

صدق الله العظيم

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث

أهدي عملي هذا المتواضع

من احمل اسمه بكل افتخار وعلمي العطاء دون انتظار...

أبي الغالي ناصر حفظه الله

ملاكي في الحياة.. إلى معنى الحب و الحنان.. إلى بسملة الحب وسر الوجود

أمي الحبيبة سامية طبولة حفظها الله

من أشعرتني باني لست وحيدة إلى من زرع الأمل في حياتي،

زوجي "حمودي كشيبي"

بذرة حبي وصغيرتي الغالية "تسنيم" حفظها الله

توأم روعي وسندي في هذه الحياة إخوتي "عبد الحليم، سارة، مروة، أسامة،

عبير" حفظهم الله

أعز صديقاتي الذين شاركوا معي مشوار "فاطمة الزهرة، ريان، نسمة، مليكة" سلمى، صبرينة، لمياء.

حبيباتي خديجة، آية، ريان، نسرين، مفيدة، وكل عائلتي

عائلة زوجي أبي رشيد، أمي حورية، إخوتي عادل، بلال، باسم، أيوب، سمية، مروة، زينب

كتاكتي الصغار عبد المؤمن، سومة، زهرة، شهاب، حنين، جوري

كل من ذكرهم قلبي و لم يذكرهم قلبي.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	الشكر
	الإهداء
I -I	قائمة المحتويات
I	قائمة الجداول
I	قائمة الأشكال
أ-د	مقدمة عامة
	الفصل الأول: مفاهيم عامة للصناعات الغذائية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: تأصيل النظري للصناعات الغذائية
3	المطلب الأول: تعريف الصناعات الغذائية
4	المطلب الثاني: خصائص الصناعات الغذائية
5	المطلب الثالث: أهمية الصناعات الغذائية
7	المبحث الثاني: نشوء الصناعات الغذائية وتطورها
7	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الصناعات الغذائية
8	المطلب الثاني: الصناعات الغذائية والتطور التكنولوجي
9	المطلب الثالث: العوامل المساعدة في تطور الصناعات الغذائية
11	المبحث الثالث: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الأخرى، معوقاتهما ووسائل دعمها
11	المطلب الأول: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الأخرى
11	1 - علاقتها بالقطاع الصناعي

13	2 - علاقتها بالقطاع الفلاحي
16	3 - علاقتها بالقطاع الخدمي
17	المطلب الثاني: معوقات الصناعات الغذائية
17	1 - نقص المواد الخام
18	2 - العمالة
18	3 - قصور الطاقة الانتاجية
19	4 - الدعم الحكومي
19	5 - ضبط الجودة
19	6 - التسويق
19	7 - سياسة الاغراق وتأثيرها على الصناعات الوطنية
20	8 - تكلفة الانتاج
20	9 - مشكلة الربط بين البحث العلمي والتطور
21	المطلب الثالث: وسائل دعم تنمية الصناعات الغذائية
22	1 - تحسين الانتاجية الزراعية
22	2 - تطوير سلاسل القيمة
22	3 - مرونة الاستجابة الى الطلب المحلي والعالمي
22	4 - تعزيز القدرات التكنولوجية والابتكارية
22	5 - التطوير والابتكار في سبيل التمويل
23	6 - تحفيز مشاركة القطاع الخاص
23	7 - تحسين البنية التحتية وتوفير سبل الطاقة
26	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الاطار النظري للتجارة الخارجية	
28	تمهيد
29	المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية
29	المطلب الأول: مراحل تطور التجارة الخارجية وأسباب قيامها

29	1 - مراحل تطور التجارة الخارجية
31	2 - أسباب قيام التجارة الخارجية
32	3 - أسباب أخرى
33	المطلب الثاني: مفهوم التجارة الخارجية
33	1 - تعريف التجارة الخارجية
34	2 - أهمية التجارة الخارجية
35	المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية
36	1 - سياسة تقييد التجارة الدولية
37	2 - سياسة حرية التجارة الدولية
39	المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية
39	المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية
39	1 - نظرية دافيد هيوم
40	2 - نظرية آدم سميث
41	3 - نظرية دافيد ريكاردو
43	4 - نظرية قيم الدولية
44	المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية
44	1 - نظرية وفرة عوامل الانتاج هيكلشر وأولين
45	2 - لغز ليونتييف
45	المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية
45	1 - المدخل المرتكز على جانب الطلب
45	2 - المدخل المرتكز على جانب العرض
48	المبحث الثالث: عوامل ومخاطر التجارة الخارجية
48	المطلب الأول: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية
48	1 - عوامل طبيعية
48	2 - عوامل اقتصادية

49	3 - عوامل أخرى
50	المطلب الثاني: مخاطر التجارة الخارجية
50	1 - خطر عدم التسديد
51	2 - خطر الصرف
51	3 - الخطر الاقتصادي
51	4 - الخطر السياسي
53	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: الصناعات الغذائية ودورها في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر من 2005 إلى 2017
55	تمهيد
56	المبحث الأول: واقع الصناعات الغذائية في الجزائر
	المطلب الأول: الصناعات الغذائية في الجزائر ومراحل تطورها 56 المطلب الثاني: ملامح قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر 59
60	1 - فرع المطاحن
61	2 - فرع الزيوت
61	3 - فرع الحليب ومشتقاته
62	4 - فرع السكر
62	5 - فرع المشروبات الغازية
63	6 - فرع مصبرات الطماطم
64	المطلب الثالث: أهمية الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري
64	1 - الصناعات الغذائية والتشغيل
65	2 - الصناعات الغذائية والقيمة المضافة
65	3 - موقع الصناعات الغذائية من نسب الترابط الأمامي والخلفي لفروع الاقتصاد الوطني
67	المبحث الثاني: آفاق الصناعات الغذائية في الجزائر والعراقيل التي تواجهها

67	المطلب الأول: مؤشرات أداء مؤسسات الصناعات الغذائية ودورها في تنمية الاقتصاد الجزائري
68	المطلب الثاني: العراقيل والصعوبات التي تواجه قطاعات الصناعات الغذائية في الجزائر
68	1 - المداخلات الزراعية
69	2 - تقنيات الإنتاج
70	3 - فعاليات البحث والتطوير
70	4 - تداعيات ارتفاع أسعار المواد الغذائية
71	5 - المنافسة الضارة
71	6 - الصعوبات التسويقية
71	المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر
73	المبحث الثالث: توجه مؤسسات الصناعات الغذائية الجزائرية نحو التصدير والإستيراد
73	المطلب الأول: واقع واردات المنتجات الغذائية الجزائرية
75	المطلب الثاني: واقع تصدير المنتجات الغذائية الجزائرية
77	خلاصة الفصل
77	الخاتمة
79	قائمة المراجع
	الملخص

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
41	تكلفة انتاج القماش والقمح انجلترا والبرتغال	01
42	تكلفة انتاج الخمر والمنسوجات في إنجلترا والبرتغال مقدرة بساعات العمل	02
59	حصيلة النشاطات بشعب فرع الصناعات الغذائية	03
73	تطور أهم الواردات للمنتجات الغذائية في الجزائر للفترة 2005 - 2017	04
75	تطور صادرات المنتجات الغذائية الجزائر لفترة 2005 - 2017	05

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
74	تطور صادرات المنتجات الغذائية للفترة 2005-2017	01
75	تطور صادرات المنتجات الغذائية للفترة 2005-2017	02

مقدمة عاملة

يشهد العالم تغيرات متواصلة في كافة المجالات بما فيها المجال الاقتصادي الذي يتفرع بدوره إلى عدة قطاعات منها قطاع الصناعة، الزراعة وكذا التجارة بأشكالها المختلفة، حيث تعتبر التجارة الخارجية الجسر الرابط بين دول العالم، كونها أداة تسمح بالاستغلال الأمثل للموارد العالمية بأكبر قدر من الكفاءة، أي حصول كل دولة على أكبر ناتج ممكن من خلال استعمال هاته الموارد، فالتجارة الخارجية ضرورة هامة من ضرورات المجتمع لمواجهة مطالب واحتياجات الشعوب والمجتمعات والمنظمات والتكتلات على اختلاف أنواعها، وقد احتلت بذلك مكانتها المرموقة في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية حيث شهدت هذه العلاقات تغيرات متعددة في العقد الأخير من القرن العشرين والتي مزالت تتفاعل فيما بينها مع حلول القرن الواحد والعشرون بوتيرة متسارعة كان أثرها بارزا على الدول وبالخصوص الدول النامية.

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري وتأتي أهميته من كونه يعد أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج المحلي والدخل القومي، كما أنه يعد حلقة وصل بين القطاعين الزراعي والصناعي، وكذلك تكمن أهميته في علاقته المباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الخام كونه يعتبر أحد المدخلات الأساسية لها.

اشكالية الدراسة:

على الرغم مما تمتلكه الجزائر من موارد طبيعية وبشرية تؤهلها في ترقية التجارة الخارجية عن طريق مؤسسات الصناعات الغذائية، لكنها تعاني من مشكلة غذائية تتمثل أساسا في تزايد الاعتماد على العالم الخارجي في سد الجزء الأكبر من الاحتياجات الغذائية الأساسية بفعل عدم مواكبة نمو الإنتاج الزراعي معدلات الطلب على الغذاء، وهذا ما يدفعنا لطرح التساؤل الرئيسي:

ما مدى مساهمة مؤسسات الصناعات الغذائية في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر ؟

التساؤلات الفرعية:

لتسهيل وتبسيط الدراسة نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1 - ما المقصود بالصناعات الغذائية ؟ وما هي علاقتها بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ؟
- 2 - ما هي أهم الصعوبات التي يعاني منها قطاع الصناعات الغذائية ؟
- 3 - ما هو مفهوم التجارة الخارجية ؟ وما هي أهم سياساتها ؟

4 - ما مدى دور الصناعات الغذائية في ترقية التجارة الخارجية ؟

فرضيات الدراسة:

وقد تم وضع الفرضيات التالية لتكون منطلق لدراستنا والتي نوجزها فيما يلي:

- ✓ يقصد بالصناعات الغذائية هو عملية تحويل المنتجات الغذائية إلى سلع استهلاكية سواء كانت نباتية أو حيوانية، وذلك من خلال ربط علاقاتها بالفلاحة والصناعة.
- ✓ تكمن أهم الصعوبات التي تعاني منها الصناعات الغذائية في أنها ارتفاع أسعار المواد الخام وعدم توفر اليد العاملة المؤهلة.
- ✓ تعد التجارة الخارجية عملية تبادل السلع والخدمات بين دول العالم، ومن أهم سياسياتها هي سياسة تقييد التجارة الدولية وسياسة حرية التجارة.
- ✓ تعتمد الجزائر على واردات الصناعات الغذائية أكثر من صادراتها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز البعد الاستراتيجي للصناعات الغذائية وتشابكها مع مختلف القطاعات، مما تكسبها أهمية بالغة، وذلك من خلال تطور التجارة الخارجية والتبعية الغذائية لبعض البلدان التي تشهد تزايدا ملحوظا وهذا ناتج عن العولمة، حيث من تأثيراتها استمرار تطور التجارة الدولية في قطاع الأغذية الزراعية و الصناعية، مما يؤدي إلى توفير حاجيات المواطنين بأحسن جودة وأقل تكلفة .

أهداف الدراسة:

- ✓ التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالصناعات الغذائية والتجارة الخارجية.
- ✓ التأكيد على أهم العلاقات المرتبطة مع الصناعات الغذائية.
- ✓ مدى تنوع الصادرات و واردات الجزائر بالنسبة للصناعات الغذائية.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار ودراسة هذا الموضوع راجع لأسباب شخصية (ذاتية) وأخرى موضوعية:

أسباب ذاتية:

- الميل الشخصي للتعرف على الموضوع والتعرف على حيثياته.

- الرغبة في دراسة المواضيع المتعلقة بالتجارة الخارجية لارتباطها بالتحخصص ، ومحاولة اسقاطها على الصناعات الغذائية التي تعد من أهم الصناعات القادرة على التحكم في صادرات الجزائر.

أسباب موضوعية:

الظروف الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد الجزائري خاصة في مجال أسعار النفط التي تشهد انخفاض وتراجع أسعارها مما يؤدي إلى انخفاض مداخنها لذا يمكن النظر إلى بديل جديد وهي الصناعات الغذائية إلى جانب ما يمثله من قيمة مضافة للاقتصاد الجزائري.

منهج الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع والوصول إلى النتائج المرجوة اتبع المنهج التاريخي ويظهر لنا من خلال السرد التاريخي لنشأة وتطور كلا من الصناعات الغذائية والتجارة الخارجية، المنهج الوصفي التحليلي حيث اعتمدت عليه في العديد من المواضيع كالتطرق إلى مختلف المفاهيم الخاصة بالموضوع وشرح أبعاده.

الدراسات السابقة:

في إطار إعدادنا لهذه الدراسة اعتمدنا على دراسات سابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة التي اعتمدها بشكل جزئي أو كلي ونذكر من بينها:

- رسالة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 3 تم مناقشتها في سنة 2013 ، للباحث " كينه عبد الحفيظ" تحت عنوان : مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ، وكانت إشكالية البحث منصبه حول الصناعات الغذائية ذات الإستهلاك الواسع ودورها في تحقيق الأمن الغذائي .

- مذكرة ماستر تخصص علوم تجارية ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، تم مناقشتها سنة 2014 للباحث " فريد حدادة " تحت عنوان : دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة - عمر بن عمر- للصناعات الغذائية وكانت إشكالية البحث حول دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر .

- أطروحة دكتوراه تخصص علم اقتصادية جامعة الجزائر تم مناقشتها في سنة 2007 ، للباحث " فوزي عبد الرزاق " تحت عنوان الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي - دراسة حالة الجزائر- وكانت فكرة الإشكالية تنصب حول تقييم فرع الصناعات الغذائية وأثره على الناحية

الاقتصادية والاجتماعية خلال المرحلة 1995-2004 في ظل التحولات الجارية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري.

هيكل البحث:

للإلمام بجوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول بغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة، كما قمنا بوضع مقدمة تعتبر كمدخل تمهيدي للموضوع وخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات المتعلقة به.

حيث تناولنا في الفصل الأول: " مفاهيم عامة للصناعات الغذائية " حيث تم التطرق فيه لعرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالصناعات الغذائية وأهميتها والبنية الأساسية للصناعات الغذائية، وأهم العلاقات التي تربطها مع القطاعات الأخرى.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان: " الاطار النظري للتجارة الخارجية " ويحتوي على عموميات حول التجارة الخارجية وأهم النظريات المتعلقة بالتجارة الخارجية

وجاء الفصل الثالث والأخير تحت عنوان " الصناعات الغذائية في الجزائر " والذي يحتوي واقع الصناعات الغذائية في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

من الطبيعي أن يعترض أي بحث لعراقيل وصعوبات تجعل القائم به يفقد قليلا أو كثيرا من الفرص لإتمامه على النحو الذي يرغب فيه، ونظرا لأهمية هذا الموضوع وحساسيته، واجهتنا بعض الصعوبات شكلت قيود وعراقيل لنا أثناء قيامنا بالدراسة منها : قلة المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة عدم وجود إحصائيات دقيقة لازمة للموضوع المدروس وتضاربها من موقع لآخر، عدم التمكن من الوصول إلى القيام بدراسة حالة على أرض الواقع.

الفصل الأول

مفاهيم عامة للصناعات الغذائية

تمهيد:

من البديهي أن الحاجة للغذاء ظهرت مع بدء الحياة، هذا ما جعل من الإنسان دعوبا في البحث عن أفضل السبل التي تحقق الذوق المميز والغذاء الصحي بأقل مجهود وأقل تكاليف، لكن مع تعاقب الحقب الزمنية وتوجه الإنسان نحو التخصص في العمل والنمو السكاني الهائل للمعمورة، والتمايز في البيئة الطبيعية للدول والظهور والتطور التكنولوجي والعلوم المكملة لتغذية الإنسان، كل هذه الظروف وغيرها أدت إلى ظهور ما يعرف بالصناعة الغذائية هذه الصناعة تهدف إلى تزويد المستهلكين بالمنتجات الغذائية الصحية وبأسعار مناسبة تتوافق مع قدراتهم الشرائية بالإضافة إلى تسابق المؤسسات التي تنشط في هذا القطاع إلى تمييز منتجاتها بأفضل صورة ممكنة والاستفادة من نظم المواصلات الحديثة والحفظ، قصد بناء قنوات توزيعية متينة تضمن سد الفجوة المكانية بين مختلف الأسواق المحلية أو الدولية.

ومن هذا المنطلق يتطرق هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تأصيل النظري للصناعات الغذائية

المبحث الثاني: نشوء الصناعات الغذائية وتطورها

المبحث الثالث: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الأخرى، معوقاتنا ووسائل دعمها.

المبحث الأول: تأصيل النظري للصناعات الغذائية

يعد قطاع الصناعات الغذائية أحد أهم قطاعات الصناعات التحويلية الرئيسية الهامة، ومن الدعائم الأساسية لتكوين البعد الاقتصادي الاستراتيجي، حيث تعمل على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية وتساهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للأفراد.

المطلب الأول: مفهوم الصناعات الغذائية

ينقسم هذا المبحث لجزئين أساسيين هما تعريف الصناعات الغذائية وخصائصها:

1- تعريف الصناعات الغذائية:

إن الصناعة الغذائية هي نشاط إنتاجي يستخدم العناصر الإنتاجية المتاحة بأفضل الطرق والوسائل من الفن الإنتاجي في علاقات تشابكية لتحويل الموارد الاقتصادية من حالتها الطبيعية إلى منتجات تشبع الحاجات الإنسانية ويتم ذلك في وحدات إنتاجية تحكمها التطورات الغذائية¹.

ويمكن أن نعرف الصناعة الغذائية اعتمادا على المفكرين الاقتصاديين المختصين في هذا المجال من الصناعة فيما يلي:

التعريف الأول: يعرف بأن الصناعة الغذائية هي القطاع الذي يقوم بتصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها إلى صورة أخرى من المنتجات الغذائية وإمكانية حفظها من الفساد أطول مدة ممكنة لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها أو لاستهلاكها في أماكن غير إنتاجها، حيث تبقى صالحة للاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية².

التعريف الثاني: الصناعات الغذائية هي الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا لمواصفات محددة لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكثيف... الخ، والاستعمال تماشيا مع الشروط الجديدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري³.

¹ نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية - مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، العدد 11، أكتوبر 2000، ص 11.

² عز الدين فراح، الصناعات الغذائية، دار الفكر العربي، دمشق، 1997، ص 3.

³ عيون عبد الكريم، جغرافية الغذاء في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 212.

التعريف الثالث: هي مجموع المؤسسات التي تقوم أساسا بتحويل المواد الزراعية بالمعنى العام من أجل الاستهلاك الغذائي النهائي، وهي تعد جزء هام من النظام الغذائي الذي يضم بدوره النشاطات المصنفة من الزراعة كالتوزيع الغذائي¹.

التعريف الرابع: هي الصناعات التي تستخدم النظريات والحقائق التي تضمنتها العلوم الدقيقة الكيمياء والهندسة... الخ، لتحويل المواد الخام أو المنتجات إلى سلع جديدة تعود على البشرية بالنفع².

من التعاريف السابقة الذكر يمكن القول أنها تتفق من حيث جوهر الصناعة الغذائية، على أنها فرع من فروع الصناعات التحويلية التي تقوم بتحويل المواد الخام الزراعية سواء منها النباتية أو الحيوانية قصد اشبع الحاجات الإنسانية، محافظة بذلك على قيمتها الغذائية أطول مدة ممكنة وتسهيل عملية نقلها من مكان إلى آخر من بقائها صالحة للاستهلاك لفترة زمنية طويلة.

ويمكن القول أن الصناعة الغذائية لها علاقة بالفجوة الغذائية، التي تستلزم دراسة جانبي الطلب والعرض على السلع الغذائية لمعرفة حجم الفجوة الغذائية والمستويات المختلفة لأسعار السلع الغذائية وتأثيرها على عملية التنمية الاقتصادية.

2- خصائص الصناعات الغذائية:

تتميز الصناعات الغذائية بمجموعة من الصناعات الغذائية نذكر منها ما يلي:

- إن الصناعات الغذائية لها علاقة كبيرة بالبيئة، فهي من جهة تستمد منها مختلف مداخلاتها، ومن جهة أخرى فهي تؤثر عليها بما تخلفه من نفايات سامة وغير سامة تؤثر بشكل ملحوظ على الماء الهواء والتربة، لذا وفي خضم الأصوات المتعالية لتحقيق النتائج الأنظف والدارة المشاريع الصناعية الصديقة للبيئة في إطار تحقيق الإدارة الخضراء، فإن الصناعة الغذائية تعتبر عنصر هاما وفعالا في إطار تحقيق تنمية مستدامة تجارب التلوث، وتسعى إلى تحقيق صناعة نظيفة تساهم في الحد من استنزاف الموارد المتاحة وتسمح بتمكين الأجيال القادمة من الحق في العيش الآمن والكريم³.
- ارتباطها المباشر بالزراعة في الحصول على مداخلاتها من مواد أولية أو مواد وسيطية وغيرهما⁴.

¹ أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول الملتقى الدولي التاسع

حول ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، 24، 23 نوفمبر 2014، الجزائر، ص4.

² محمد ممتاز الجندي، الصناعات الغذائية، مطبعة القاهرة، 1985، ص102.

³ المرجع نفسه، ص8.

⁴ أسماء حاجي، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قلمة 2009-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، 2019، ص26.

- غالبية المؤسسات المنتمية لها مؤسسات تحويلية حيث تشكل حلقة ضمن سلسلة طويلة تسمى السلسلة الغذائية.
- تتميز مخرجاتها بالتنوع والتطور لأنها تعكس تنوع وتطور احتياجات المستهلكين ورغباتهم.
- يتميز سوق منتجاتها بالتنافس الشديد، حيث يكون أساس التنافس قائم على أصول مختلفة (الأسعار، العلامات والأسماء التجارية، العبوات والأغلفة التجارية..).
- تتحدد كمية ونوعية المنتجات الغذائية تبعاً لأذواق المستهلكين وتفضيلاتهم وقدراتهم الشرائية من جهة، ومن جهة أخرى لمستوى التطور التكنولوجي الذي تتوفر عليه المؤسسات النشطة في هذا القطاع، لذا يتعين على من يتجه إلى الإنتاج في هذا القطاع أن يولي المستهلك أهمية كبيرة من خلال دراسة رغباته ودوافعه وطبيعة الظروف المؤثرة في قراراته الاستهلاكية، وذلك لمعرفة ما الذي يرغب في شرائه وما هي الأساليب التي تدفعه إلى اتخاذ قرار بشراء هذه المنتجات أو الامتناع عن ذلك، وهذا ما يؤثر بشكل أو بآخر في طرق تصنيع الغذاء وقنوات توزيعه، حتى يصل إلى المستهلك في الوقت والمكان المناسبين وعلى الصورة التي يفضلها، مع ملاحظة أن بعض المنتجات الغذائية لم تتغير في خصائصها العامة لكن طريقة عرضها وأسلوب حفظها هو الذي جعل منها منتجات متطورة¹.

المطلب الثالث: أهمية الصناعات الغذائية

إن الصناعة الغذائية صناعة حيوية تلعب دوراً مهماً في تنمية الاقتصاد الوطني ويمكن توضيح أهميتها في النقاط التالية:

- تحويل المواد الغذائية سريعة التلف إلى أكثر ثباتاً، فيمكن حفظ بعضها عدة أيام أو أسابيع والبعض الآخر لبضعة شهور أو سنوات حسب طريقة الحفظ المتبعة، ويمكن بهذه الطريقة جعل الغذاء متوفر طوال فصول السنة والاستفادة من المحفوظ منه بالتعليب أو التجفيف في مواسم رداءة الإنتاج بسبب حصول جفاف أو تعرض المحاصيل الزراعية إلى الآفات التي تقضي عليها كمحصول الطماطم مثلاً².

الاستغلال الأمثل للخامات الزراعية من خلال تصنيعها والاستفادة من مخلفات الإنتاج في تغذية الحيوانات أو في إنتاج منتجات أخرى يستفيد منها الإنسان.

- تدعيم المنتجات الغذائية بالمواد المحسنة والمعززة للقيمة الغذائية من خلال إضافة بعض الأملاح المعدنية أو الفيتامينات المغذية³.

¹ بولحفة عبد الله، غمراني صالح، مرجع سبق ذكره، ص9.

² حامد عبد الله جاسم، الصناعات الغذائية، الكويت، دون سنة النشر، ص14.

³ بولحفة عبد الله، غمراني صالح، واقع الصناعات الغذائية في الجزائر بين الاستيراد والتصدير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2009، ص7.

- الحفاظ على الخامات الزراعية في فترة ذروة إنتاجها للاستفادة منها من غير موسمها.
- تعد الصناعات الغذائية من الأدوات التي تساعد في النماء الاقتصادي لجميع دول العالم كما تدعم النمو الإقليمي المتوازن للمناطق المختلفة للدولة¹.
- توفير نظام متكامل لحماية المستهلك من خلال تقديم منتجات آمنة.
- تسهيل فرص المستهلك في إشباع حاجاته الاستهلاكية وذلك من خلال السهر على تقديم منتجات تتناغم وتفضيلاته وأذواقه.
- رفع المستوى المعيشي وزيادة القدرة الاستهلاكية والشرائية للفرد والمجتمع وتشجيع الاستثمار للوصول إلى أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي لتوفير العملة الصعبة للاقتصاد الوطني².
- تساعد الصناعات الغذائية وتدعم ظهور فكرة المجتمعات الزراعية الصناعية بهدف استصلاح مساحات جديدة من الأراضي وزراعتها بالخضر والفواكه لضمان توفير المادة الخام اللازمة لعمليات التصنيع الغذائي وبالتالي ضمان المصانع بكامل طاقتها الإنتاجية وبصورة اقتصادية سليمة من خلال خفض تكلفة نقل الخامات الزراعية من أماكن زراعتها إلى أماكن تصنيعها³.
- تساهم مؤسسات الصناعة الغذائية في ضمان استمرار عمليات التشغيل، حيث تستقطب هذه المؤسسات أعداد كبيرة من اليد العاملة الدائمة أو المؤقتة، حيث تزداد عمليات التوظيف عمليات التوظيف كلما اتسم الموسم الزراعي بنجاح، وبالتالي تزداد أنشطة الجمع والنقل والتخزين للمحاصيل الزراعية كما تزداد أعمال الحفظ والتكيف
- المعالج لضمان المنتجات الزراعية كما تزداد أعمال الحفظ والتكيف والمعالج لضمان محافظة المنتجات الزراعية على قيمتها إلى حين الحالة إليها⁴.

¹ أمل جميل عبد الفتاح سالم، دور جهاز مشروعات الخدمة الوطنية في الصناعة الغذائية، رسالة ماجستير، جامعة عين الشمس، مصر، 2000، ص17.

² أيمن سليمان مزهرة، الصناعات الغذائية، جامعة البلقان التطبيقية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص14.

³ يحيى علي الدين حماد، تكنولوجيا التصنيع الغذائي والمشروعات الصغيرة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007، ص25.

⁴ أحمد مصنوعة، مرجع سبق ذكره، ص10.

المبحث الثاني: نشوء الصناعات الغذائية وتطورها

تعد الصناعات الغذائية من أحدث العلوم الصناعية في ما يخص دراسة النظريات المفسر لها، وأسسها العلمية، وأما فيما يخص وجودها فهي قديمة جدا، لأهميتها ولارتباطها بحياة الكائنات البشرية.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الصناعات الغذائية

يعتبر علم الصناعات الغذائية من أقدم العلوم التي عرفت البشرية من الناحية التطبيقية، إذ عرف المصريون القدامى - صور ما قبل التاريخ- عدة طرق لاستخراج زيت بذرة الكتان وزيت أخرى لاستعمالها في الغذاء والطب والإضاءة، إذ كانت البذور تعصر بعصارات حجرية وتصفى وتوضع في أواني لاستعمالها في وقت الحاجة ، وبرع المصريون في حفظ الفواكه كالعنب وشراب البيرة وأنتجوا الخميرة التي يستعملوها في صناعة الخبز، إذ لم يكن يدركوا حقيقة التخمر علميا ولكن تطبيقيا نجحت الفكرة، وعرف اليابانيون طريقة الحفظ بالتبريد من خمسة مائة سنة قبل الميلاد، وكانوا يحفظون الأسماك في الثلج المتراكم فوق الجبال والمرتفعات، فقد أنتجوا المعكرونة قبل عدة قرون من بعد الحضارة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

تفيد الدراسات التاريخية من خلال الآثار والنقوش والصور الموجودة على جدران المقابر أن الرومان والإغريق والمصريون كذلك استطاعوا حفظ بعض أصناف الغذاء بوضعها إما في الخل أو المحلول ملحي أو في العسل، واستطاعوا تجفيف بعض الأغذية، وأنتجوا الجبن والخمور، وعمدوا كذلك على حفظ لحوم البقر والضأن والطيور وأنواع أخرى، كما اهتموا بتجفيف الأسماك وحفظها.

إن أغلب الطرق المتبعة حاليا في حفظ الأغذية قديمة جدا إلى أن أسسها العلمية لم تكن معروفة إلى غاية القرن 19 و20 إذ بدأ التطور العلمي وأصبح يعتمد على الأسس العلمية والدقيقة للبحث في مختلف المجالات العلمية – من كيمياء وميكروبيولوجيا وغيرهما- ونتيجة لذلك تطورت بشكل جلي بما يسمى حاليا علم الصناعات الغذائية.

لعبت الحروب دورا كبيرا في دفع عجلة الصناعات الغذائي إلى الأمام، ففي مطلع القرن التاسع عشر في عصر نابليون تعرض الجنود الفرنسيون إلى أمراض الإسقربوط وأمراض أخرى مما أدى بالحكومة الفرنسية للإعلان عن جائزة معتبرة لمن يكتشف غذاء صحي لهم لا يتسرب إليهم التلف، وتمكن الفرنسي نيكولاس البارث عام 1809 من حفظ أنواع كثيرة من الأغذية بواسطة درجات الحرارة المرتفعة حتى الغليان ووضع الأغذية في علب زجاجية مغلقة بإحكام، الأغذية وبذلك تبقى الأغذية سليمة وصحية لفترة طويلة، نجحت العملية لكن التفسير العلمي لم يكن معروف إلى غاية 1809، حيث استطاع العالم

"لويس باستور" أن يسر سبب بقاء الأغذية دون تلف، يرجع إلى وجود ميكروبات يحملها الهواء تسبب فساد الأغذية، درجة الحرارة المرتفعة تقضي على هذه الميكروبات وبذلك استطاع " باستور" أن يكتشف طريقة علمية لحفظ الأغذية سماها البسترة اكتشفت في الحروب الفرنسية ثم انتقلت إلى باقي دول العالم، وأما الحرب الأهلية في أمريكا 1861-1865 أدت إلى اكتشاف حليب المبستر بتفسيره لظاهرة الضغط المنخفض سنة 1856، وهي نقطة انطلاق كبيرة في الصناعة الغذائية، وتعتبر الحرب العالمية الأولى دافعا مهما في تطوير وتقديم صناعة التجفيف المستعمل في حفظ بعض الأغذية لأن هذه الأخيرة تمتاز بقيمة غذائية مرتفعة وبخفة وزنها وصغر مساحتها مما يسهل نقلها وتوزيعها على الجيوش المقاتلة بعيدة عن أوطانها.

والقول أن التقدم العلمي أخطأ في تفسير بعض الظاهر المتعلقة بالصناعات الغذائية لا ينفي دوره الرئيسي في دفع عجلة الصناعات الغذائية إلى الأمام، فاكتشاف نظام النقل الأفقي اللولبي، والعمودي عام 1785، اللذان يدوران بقوة البخار كان النواة الأولى في تحويل عملية الطحن إلى عملية أوتوماتيكية مستمرة.

ولقد تطور علم التصنيع الغذائي في القرن العشرين بشكل كبير وعرفت الصناع الغذائية انتعاشا كبيرا وخاصة الطرق الحديثة للتبريد والتجميد السريع للأسماك عام 1924، التي استخدمها لاحقا "كلارنس يروس" في كثير من الأغذية عام 1934، ثم استخدمت الإشعاعات لحفظ الأغذية لعام 1930، وبعدها تم التوسع فيها من طرف كل من "بروكتور" و"قان دي جراف" و"فارم" في عام 1934.

أما في وقتنا الحاضر أصبحنا نجد أصنافا يصعب عدها وإحصائها من المواد المعلبة والمجمدة والمجففة والمحفوظة للمواد الكيميائية، سوار في المخازن الكبرى أو السوبر ماركت لدرجة يقف المستهلك حائرا في اختيار أيهم أحسن لاقتنائه¹.

المطلب الثاني: الصناعات الغذائية والتطور التكنولوجي

تختلف الصناعات الغذائية كصناعة التحويلية لإنتاج الغذاء في ظل التطورات العلمية التي شهدتها القرن العشرون والقرن الواحد والعشرون، عن الصناعات الغذائية في القرون السابقة، سواء من حيث التطور التكنولوجي، أو من حيث المواصفات والمعايير العالمية المطلوبة في جودة السلع الغذائية وسلامتها.

وإذا كانت عمليات التطور الحالية، في مجال الأبحاث التكنولوجية قد سمحت للصناعات الغذائية بنقل أحدث الانجازات في جميع أنحاء العالم، سواء من حيث نوعية

¹ كينه عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013، ص 48-50.

الغذاء أو من حيث إمكانية حفظه لفترة طويلة من الزمن أو نقله عبر المحيطات والبحار من قارة إلى قارة، مع المحافظة على سلامته وجودته.

وأصبح مفهوم الجودة والسلامة الغذائية يمثل عنصرا أساسيا من عناصر الرعاية الصحية، وقد برز ذلك نتيجة لما ثبت للعلماء والباحثين في مجال الصحة البشرية والبيطرية، أن الأمراض الناجمة عن تلوث الغذاء هي المشكلة الصحية الأكثر انتشارا في العالم، ولها علاقة كبيرة بما ينتج في المصانع الغذائية، لتلك الأسباب سارعت العديد من دول العالم بأعداد الإجراءات والقوانين التي تنص على اتخاذ كافة التدابير الصحية للمراقبة الغذائية.

وفي هذا السياق فإن المشكلة الحقيقية التي تواجهها الدول ليست في توفير ما يكفي من المواد الغذائية للمواطنين من أجل البقاء، ولكن توفير المواد لغذائية التي يمكن لها أن تساعد في تحسين مستويات معيشتهم، وهو ما يتطلب تزويد المصانع الغذائية بمختبرات ومعدات وأجهزة حديثة للتأكد من تنفيذ المواصفات والمعايير التي تقرها القوانين والتشريعات العالمية، كم يتطلب كوادرات عالية التأهيل والتدريب، والاستمرار في اكتساب تلك الكفاءات بآخر معطيات العلم والمعرفة الفنية لسلامة الغذاء، الأمر الذي يستدعي من الدول النامية، التركيز على العلوم في تطوير أنظمتهم الرقابية حتى تمكنها من الوصول إلى الأسواق العالمية، وفق شروط والقوانين والمواصفات العالمية، وهو ما ينعكس إيجابا على الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في هذه الدول¹.

المطلب الثالث: العوامل المساعدة في تطور الصناعات الغذائية

إن الزيادة الحاصلة في صناعة الغذاء والمواد الغذائية بدت واضحة من حجم المزداد المصنعة والمعروضة في مختلف النقاط البيعية في دول العالم، ويمكن حصر العوامل المساهمة في تصنيع الغذاء بالنقاط الآتية²:

- **فساد وغش الغذاء:** وهذه النقطة تتبع أساسا من الاهتمام بحماية المستهلك من الظواهر السلبية التي تجري على الغذاء والأطعمة، وأن جهل المستهلك بتركيب المواد وطبيعتها وكيف تم تصنيعها قد استغل على نحو واسع، وهذا الأمر تطلب التأكد من صحة المواد وسلامتها وصلاحتها للاستهلاك.
- **الكوارث والمجاعات:** إن العجز في الغذاء تأتي من الفشل في الزراعة ومن ثم التصنيع، أو بسبب صعوبة نقل الغذاء من المناطق التي فيها فائض إلى تلك التي تشهد عجزا ملحوظا، أو بسبب تأثير المناخ مثل الجفاف أو الأمطار الغزيرة أو الزائدة عن الحاجة الطبيعية، وحالات الانجماد وظواهر أخرى وهذه الأمور تتطلب أنشطة إمداد (عمليات لوجيستية) لتزويد

¹ عاتي عبد الرزاق، أثر الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي1945، قالمة، 2016، ص8.

² أيمن مزاهرة، الصناعات الغذائية، دار الشروق، الأردن، 2000، ص13.

المتضررين بمنتجات مختلفة والغذائية المصنعة منها بشكل أساس وعلى نحو يستهل من استخدام العبوات مثلا وبأقل جهد ممكن. وأن مفهوم الإمداد استخدم في الصناعة أيضا لإمداد الصناعة بالمواد الضرورية باستمرار حتى لا تكرر حالات التوقف في الإنتاج وبما ينعكس بالسلب على المنظمة الواحدة.

- **مستلزمات الحروب:** إذ يفترض أن يهيئ المستلزمات الإمدادية الغذائية للجندي بنفس الأهمية بتوفير مستلزمات القتال وتوفير السلع على شكل معلبات يسهل فتحها وغلقها وتكرار استخدامها في ساحات القتال، كاستخدام العلب المعدنية التي تعتمد أسلوب الأغطية كاملة الفتح مع لسان للفتح بواسطة السحب ودون حاجة لوجود آلة لفتح العلب كذلك يفترض أن تكون العلب خفيفة الوزن، مغذية ولا تتلف بسرعة.
- **اسهامات الثورة الصناعية:** أسهمت الثورة الصناعية في زيادة مصادر الطاقة التي استخدمت في حفظ الغذاء وتصنيعه وصناعة نوعية التعبئة المطلوبة والمناسبة.

المبحث الثالث: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الأخرى معوقاتنا ووسائل دعمها

بعد أن تم تحديد معالم الصناعات الغذائية وقبل المضي في دراسة علاقة الصناعة الغذائية بالقطاعات الأخرى، فنية ومعوقاتنا ووسائل دعمنا نشير إلى الطبيعة التقنية والاقتصادية لنشاط الصناعة الغذائية، الذي يقع بين كل من الزراعة والتوزيع.

المطلب الأول: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الأخرى

ترتبط الصناعات الغذائية بمجموعة من القطاعات المختلفة والمتنوعة وتختلف أهميتها من قطاع إلى آخر.

1- علاقتها بالقطاع الصناعي

تعتبر الصناعة الغذائية من أوسع الصناعات التحويلية في العالم وهي بمفهومها الواسع لا تشمل فقط تصنيع المواد الغذائية الخام، بل تشمل صناعات أخرى ذات علاقة مباشرة معها، إن كانت هي نفسها ليست صناعات غذائية كصناعة مواد التعبئة والتغليف ومكائن التصنيع والمواد الكيماوية وبقية المواد المضافة والإنزيمات¹.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الصناعات الغذائية تعتبر من الصناعات الأساسية بالنسبة للصناعات التحويلية نظرا إلى الحجم الكبير الذي تشغله ضمن هذه الصناعات، وهو ما اتجهت إليه الدول العربية في بداية الثمانينيات إلى غاية التسعينات من القرن العشرين، وهذا بانتهاج سياسة إحلال الواردات. وقد بدأ التصنيع في هذه الدول أساسا بصناعة النسيج وذلك للاستخدام القطن المنتج محليا، خاصة في جمهورية مصر، سوريا والسودان، ثم بدأت صناعة الأغذية وخاصة تعليب الخضر والفواكه بالسعودية ثم صناعة المشروبات الغازية والتي بدأت في المملكة العربية السعودية وسوريا وبعض دول المجلس الخليجي وتمثلت الصناعات الغذائية في الدول العربية بالدرجة الأولى في مجال السكر (من الشمندر وقصب السكر) والذي بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي الإجمالي للدول العربية حوالي 55% في سنة 1994². ثم شهد تطور في تعليب الأسماك التي تزداد بمعدلات تبشر بقرب الاكتفاء الذاتي.

ولقد بذلت المملكة العربية السعودية جهودا معتبرة خلال التسعينيات لتطور الصناعة الغذائية، وحققت نجاحا يدل على إمكانية ازدهار هذه الصناعة فيها مستقبلا، وقد كان لصناعات الغذائية دور فعال في الطلب المتزايد على منتجات الفروع الصناعية الأخرى مما

¹ فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص36

يزيد في حجم التشابك بين هذه الصناعة والفروع الصناعية الأخرى، ويتجلى ذلك من خلال مدخلات ومخرجات الصناعة الغذائية والتي ننجزها في ما يلي:

1-1- مدخلات الصناعة الغذائية في القطاع الصناعي:

تعتمد الصناعة الغذائية على المكان و المعدات و المواد الكيميائية كجزء مهم يقدم كمدخلات للصناعة الغذائية، حيث لا يمكن إقامة مصانع غذائية دون اللجوء إلى الفروع الصناعية الأخرى، هذه الأخيرة التي تزود الصناعات الغذائية بالمواد الأولية والأجهزة و المعدات مما يسمح للصناعات الغذائية بتحويل المنتجات الخام إلى سلع ذات قيمة غذائية جاهزة، إلى جانب أن أغلبية الصناعات الغذائية تحتاج إلى عملية تغليف وهو ما يدفع إلى تطوير هذه الصناعة من خلال الطلب المتزايد على هذه السلعة من الصناعات الغذائية الأمر الذي يؤدي إلى تطوير صناعة التغليف سواء من ناحية النوع أو من ناحية الكم، وبالخصوص في ظل المنافسة التي تعرفها الأسواق، فإن التغليف له دور مهم في تسويق السلعة نظرا لأنه يدخل في ضمن نوعية السلعة.

وبالتالي فإن العلاقة بين الصناعة الغذائية و الفروع الصناعية الأخرى هي علاقة تشابكية، والتطور التكنولوجي الذي يحدد على مستوى الصناعة الأخرى المتخصصة في صناعة الأجهزة و المعدات و الآلات وحتى المواد الكيميائية والحافطة للأغذية المتعلقة بالصناعات الغذائية سيؤدي حتما إلى تطور الصناعات الغذائية.

حيث نلاحظ أن صناعة التجهيزات في الصين ، مثلا تسير بمعدل أسرع من نمو الاقتصاد، حيث نمت هذه الصناعة بمعدل سنوي بلغ 8.7%. وظهرت مناطق متخصصة في تجهيز منتجات السلع الغذائية، ونوعت الصناعة من خطوط إنتاجها وأكد الزراعة الصيني أن الحكومة الصينية اتخذت سياسات تعزيز القدرة التنافسية لتجهيزات الصناعات الغذائية، نظرا لما يكتسبه هذا القطاع من أهمية، وكونه يواجه منافسة دولية اكبر منذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية.

إذ يمكن القول أن الصناعة الغذائية تلعب دورا كبيرا في تحريك الصناعات الأخرى، وهي من الفروع الصناعية المهمة في القطاع الصناعي نظرا إلى تنشيطها لمختلف الفروع الصناعية، كما تولد درجة كبيرة من علاقات التشابك بينها و بين بقية الصناعات، وهذا من خلال الحصول على مستلزمات الإنتاج.

1-2- مخرجات الصناعات الغذائية للقطاع الصناعي:

بما أن الصناعات الغذائية هي الفرع الوحيد الذي يقوم بإنتاج السلع الغذائية الجاهزة سواء نباتية أو حيوانية، وبالتالي فإن مخرجات هذه الصناعة تذهب إلى القوة العاملة في القطاعات الأخرى، و بالأخص القطاع الصناعي، فمثلا الصناعة الاستخراجية للبتترول في أعماق الصحاري، لا يمكن للقوة العاملة رغم التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم، إن

تواصل نشاطها في أدغال الصحراء دون تناول الغذاء مما يجعل الصناعات الغذائية تلعب دورا مهما في تقديم السلع الغذائية ذات القيمة الحيوية و الصحية لهؤلاء العمال صالحة الاستعمال لمدة طويلة من الزمن هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان ارتفاع أسعار السلع الغذائية يؤدي إلى رفع كلفة القوة العاملة في الصناعة، وهذا ما أدركته الدول الصناعية التي أصبحت تحرس على توفير المنتج الغذائي وبأسعار مناسبة.

2- علاقتها بالقطاع الفلاحي

تعتمد الصناعات الغذائية في مجمل مدخلاتها على الإنتاج الفلاحي، وبالأخص المحصول الزراعي، الذي يحتل مكانة هامة في زيادة الإنتاج الصناعي الغذائي من خلال ما يقدمه من مدخلات لتصنيع الغذائي. ولهذا فإن أهمية الزراعة في الهيكل الاقتصادي نجدها تلعب دورا حيويا في بناء قاعدة للتصنيع بل ركائز أساسية للاقتصاد يمكن حصرها في ما يلي:

1-2- توفر الزراعة المواد الخام و المواد الغذائية لتنمية الاقتصادية: فالإقتصاد الزراعي يقدم عرضا كبيرا إلى حد ما من المواد الخام التي تقوم عليها الصناعة، إضافة إلى المواد الغذائية التي يقدمها كطعام لسكان في مختلف البيئات والظروف، فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية عند ارتفاع المدخول فيقل الطلب على المواد الغذائية الرديئة والنشويات والبروتين النباتي، ويزداد الطلب على المواد الغذائية ذات القيمة الغذائية العالية كمنتجات الألبان، والبروتين الحيواني والفواكه والخضروات، ويعتبر القطاع الزراعي المصدر الرئيسي لتوفير الموارد الغذائية الضرورية.

2-2- الزراعة سوق كبير للسلع الصناعية: تساهم الزراعة بشكل كبير في خلق سوق للسلع الصناعية حيث يتم تسويق المنتجات الصناعية من المكائن، والآلات، والأسمدة الكيماوية والمبيدات لمكافحة الآفات الزراعية، وفي الوقت نفسه تحتاج الصناعة المنتجات الأولية التي تتطلب عملية تصنيع كالصناعات الغذائية، وهذا يعني إن اقتصاديات الزراعة مرتبطة ارتباطا وثيقا باقتصاديات التصنيع، وبالخصوص الصناعة الغذائية، وهذا يعني إن اقتصاديات الزراعة مرتبطة ارتباطا وثيقا باقتصاديات التصنيع كالصناعة الغذائية التي لا يمكن أن تشتغل دون الحصول على الخامات الأولية من القطع الزراعي.

ولهذا فان مخرجات القطاع الفلاحي بفرعيه النباتي والحيواني تمثل جزءا رئيسيا لمدخلات الصناعات الغذائية، وهو ما يمكن توضيحه المدخلات الصناعات الغذائية من القطاع الفلاحي.

2-3- مدخلات الصناعات الغذائية من القطاع الفلاحي: يمكن حصر مدخلات الصناعات الغذائية من القطاع الفلاحي في ثلاثة عناصر هي: الفرع النباتي، الفرع الحيواني ومواد أخرى.

2-3-1- الفرع النباتي

• **الحبوب:** تعتبر الحبوب من أهم مدخلات الصناعات الغذائية وتتمثل بدرجة كبيرة في القمح والصلب والذرة والأرز، حيث تمثل هذه الحبوب نسبة استهلاك واسعة في العالم وخاصة في دول العالم الثالث، هذا من جهة ومن جهة أخرى، أنه لا يمكن استهلاكها مباشرة من طرف الإنسان بل تمر من الحقل إلى المصنع للحصول على سلع غذائية مصنعة ونصف مصنعة فهي بالتالي تزود المصانع الغذائية بالمادة الخام.

• **الفواكه:** تمثل الحمضيات إحدى المواد الأولية تمون بها المصانع الغذائية كمادة خام حيث تحول الفواكه عن طريق عملية التصنيع إلى سلع جاهزة للاستهلاك وتتميز بمحافظتها على قيمتها الغذائية لفترة طويلة من الزمن مما يجعل هذه المنتجات موجودة طول السنة، ومن ناحية أخرى أن المصانع الغذائية تمتص الفائض عن الاستهلاك الطازج وتحويله إلى سلع غذائية يمكن نقلها إلى أبعد مكان ممكن.

• **الخضر:** بالنسبة للخضر تساهم كمادة أولية في تزويد المصانع الغذائية سواء عن طريق تعليبها وحفظها، كما هو الحال بالنسبة لمنتج البطاطا والبصل والطماطم، مما يسهل نقلها أو حفظها عن طريق تحويلها إلى سلع جاهزة للاستهلاك مثل منتج الطماطم الذي يتميز باستهلاك واسع الاستعمال فإنه يحول إلى مصبرات صالحة إلى فترة طويلة من الزمن.

• **منتجات أخرى:** تعتبر بعض النباتات كعباد الشمس وبذور الزيتون و نبات السمسم وبذور القطن مهمة في تزويد المصانع الغذائية في استخراج الزيوت بشتى أنواعها كالسمن النباتي والزيوت النباتية، وهي السلع ذات الاستهلاك الواسع لها قيمة اقتصادية كبيرة نظرا إلى السعر الذي تعرفه هذه المواد في السوق العالمية للمواد الغذائية واستخراج الزيوت من المحاصيل الزيتية ومن جنين الذرة ومن جرمة الأرز، لاستخدامها في الأغراض الصناعية كصناعة الصابون، ويتفرع من استخراج الزيوت وتكريرها بعض الصناعات الهامة مثل هدرجة الزيوت للانتاج المحلي الصناعي و المرجين بالإضافة إلى صناعة صابون الغسيل. وتتميز صناعة الزيوت على المحاصيل الزيتية التي ينتجها القطاع الزراعي، كما تعتمد صناعة الأعلاف على مخرجات صناعة الزيوت والدهون. فالإقتصاد الزراعي يقدم عرضا كبيرا إلى حد ما من المواد الخام التي تقوم عليها الصناعة الغذائية.

2-3-2- الفرع الحيواني

يمثل الفرع الحيواني جزءا مهما في تمويل المصانع الغذائية و ذلك من خلال تزويدها بالمواد الأولية و المتمثلة في الألبان و اللحوم والأسماك.

• **الألبان:** تعتبر الألبان من المواد الأولية التي تزود بها المصانع الغذائية و التي يتم استخراج منها سلع ذات قيمة غذائية مهمة في حياة الفرد، حيث تطورت هذه الصناعة

وأصبحت تعطي من هذه المادة الخام أنواعا كثيرة من السلع الغذائية التي يتم تجفيفها أو حفظها، ويمكن نقلها من قارة إلى قارة أخرى مع المحافظة على قيمتها الغذائية.

• **اللحوم:** تعتبر الحيوانات المصدر الرئيسي للحوم و الصناعات الغذائية، فعن طريقها يمكن تجفيف هذه اللحوم وجعلها صالحة للاستهلاك فترة طويلة من الزمن مما يسهل عملية نقلها عبر مسافات طويلة مع المحافظة على قيمتها الغذائية.

• **الأسمك:** إن الأسماك من أهم الموارد الأولية التي تزود المصانع الغذائية عن طريق تحويلها إلي سلع غذائية جاهزة للاستهلاك كالسردين مثلا، وتعتبر بعض الدول العربية ذات موارد سمكية هائلة، جعلتها تكون رائدة في السردين من بين الدول النامية كما هو الحال في المغرب و موريتانيا، كما تعتبر الأسماك في الوقت الحاضر من المصادر الهامة التي يعتمد عليها في تصنيع العلف الحيواني، وهذا عن طريق تصنيع مسحوق أو دقيق السمك في تغذية الحيوانات و الدواجن، وهو ما يؤدي إلي زيادة الإنتاج نظرا إلى ارتفاع قيمته الغذائية بالمقارنة مع مصادر البروتين التي تستعمل في تغذية الحيوانات و الدواجن.

2-3-3- مواد أخرى

يشكل الماء عصب الحياة في معامل التصنيع الغذائية، وأهميته تأتي في الدرجة الثانية بعد المواد الخام الزراعية والحقيقية أن اعتماد معامل التصنيع الغذائي على الماء لا يقل أهمية عن اعتماد الزراعة عليه، واستعمالات الماء كثيرة ومتنوعة فهو وسيلة لتنظيف المواد الخام الزراعية و الأدوات والآلات قبل وبعد عملية التصنيع، كما يضاف ليكون جزءا مهما من مكونات الغذاء، كما الحال في صناعة المشروبات الغازية كما يستعمل كذلك لتبريد العلب أثناء عمليات التصنيع، كعملية التقشير سواء بالبخار أو بالمحاليل القلوية و كذلك في نقل الفضلات خارج معامل التصنيع.

ويعتبر هذا العنصر من المعوقات الأساسية للصناعة الغذائية وبالخصوص في الدول العربية، حيث يقع حوالي 80% من المساحة الكلية للوطن العربي في المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة التي تتسم بسقوط متذبذب للأمطار على مدار السنة، وبالتغير في كمياته من سنة إلى أخرى. وإذا كانت مساحة الوطن العربي تمثل 10.2% من مساحة العالم، فإن موارده المائية لا تمثل سوى 0.5% من الموارد المائية المتجددة العالمية. كما لا يتجاوز معدل حصة الفرد العربي حاليا من الموارد المائية المتاحة حدود 1000 مترا مكعبا سنويا مقابل 7000 مترا مكعبا للفرد كمتوسط عالمي.

ورغم ضعف مستوى حصة الفرد العربي من الماء في الوقت الحاضر فإن التنبؤات المستقبلية تشير إلى أن هذا المستوى سوف ينخفض إلى حدود 460م³ في السنة بحلول عام 2025 و أنه سيصبح أكثر من، صف الوطن العربي تحت خط الفقر وهو ما يكون له أثر سلبي على الصناعة الغذائية مستقبلا والتي تعرف نوعا من التطور في البلدان العربية. حيث

تقدر استخدامات المياه في الدول العربية بما يناهز 190.7 مليار متر مكعب سنويا وهو ما يمثل نسبة 72 بالمئة من مجموع الموارد المائية المتاحة، وتوزع هذه الاستخدامات بين قطاع الزراعة بنسبة 87% والاستخدامات الصناعية بنسبة 5% منها 2% لفرع الصناعات الغذائية.

2-4- مخرجات فرع الصناعات الغذائية للقطاع الفلاحي:

لاشك أن القطاع الفلاحي هو الآخر يستفيد كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى من مخرجات الصناعات الغذائية، والتي تتمثل في سلع غذائية مصنعة ونصف مصنعة توجه إلى القوى العاملة في القطاع الفلاحي.

3- علاقتها بالقطاع الخدمي

إن الصناعات الغذائية لها دور فعال في تقليل الفجوة الغذائية وهذا من خلال تزويد الشرائح المختلفة للمجتمع بالسلع الغذائية الجاهزة للاستهلاك في أشكالها المختلفة وذات القيمة الحيوية و الغذائية، كما أن الطلب المتزايد من القوى العاملة الموجودة في قطاع الخدمات على السلع الغذائية يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه الصناعات ويمكن حصر العلاقة التشابكية بين القطاع الخدمي و فرع الصناعات الغذائية فيما يلي:

3-1- مدخلات الصناعات الغذائية من قطاع الخدمات: إن التصنيع الغذائي يتطلب إعداد من الفنيين المهرة الذين يكونون في المستوى عال من التدريب في مختلف الاختصاصات، مثل كيمياء التغذية و الهندسة الكيميائية و الميكانيكية و المختصين في زراعة الفواكه والخضر وعمليات الجني و الحصاد ونقل وتخزين الثمار الطازجة، و المختصين في شؤون التصنيع من حيث الاهتمام التام بطرق الحفظ المختلفة، وإدارة المصانع مع عمل نشرات و مطبوعات حول الأبحاث الحديثة الخاصة لهذه الصناعة، و عقد مؤتمرات دورية للمشتغلين فيها، وهي أهم العناصر التي تقدم كمدخلات للصناعات الغذائية من قطاع الخدمات.

3-2- مخرجات الصناعات الغذائية إلى قطاع الخدمات: إن السلع الغذائية المختلفة و المنتجة من طرف المصانع الغذائية، توجه إلى كل القوة العاملة بالقطاعات، وإذا كان القطاع الخدمي تحتل فيه القوة العاملة أكثر نسبة في الدول النامية، فإن هذا طلبا متزايد على السلع الغذائية من طرف هذه القوى، وهو ما يؤكد لنا أن قطاع الخدمات يشكل جزءا مهما في القطاع الاقتصادي ككل من حيث الطلب الذي يشكله على السلع الغذائية، وهو إحدى دوافع لتطور الصناعات الغذائية من أجل تلبية حاجيات القوة العاملة.

المطلب الثاني: معوقات الصناعات الغذائية

تعاني الصناعات الغذائية من عدة مشاكل نظرا لتعدد التبعيات وانعدام التنسيق ونقص الخامات موسمية بعض هذه الصناعات، وعدم تشغيل مصانعها بكامل طاقتها الإنتاجية، وتكلف تقنياتها و انعدام المواصفات الصحية والفنية وضيق الأسواق الداخلية والخارجية، ونقص منافذ التوزيع و الخسائر التي تعرضت لها المصانع نتيجة التسعير الجبري (الدعم)، ومشكلات البيئة ومشكلة العبوات¹.

ويمكن توضيح أهم المشاكل التي تواجه مشاريع الصناعات الغذائية:

1- نقص المواد الخام:

تعتمد غالبية الصناعات الغذائية على الخامات الزراعية، و كان الاعتقاد السائد قديما هو استخدام كل ما لا يلح للتسويق الطازج في عمليات التسويق الغذائي، مما أثر بشكل واضح في جودة المنتجات الغذائية، ولكن المفهوم الحديث للتصنيع الغذائي يحتم توافر صفات معينة في الخامات الزراعية الصالحة للتصنيع حيث يلاحظ أن أغلب الصناعات الغذائية تعتمد على المواد الخام المستوردة من الخارج و التي تتميز بعدم ثبات أسعارها، نظرا لخضوعها للمضاربة و موسميته، و قابليتها الكبيرة للتلف، و التفاوت في السعر بالإضافة إلى التشتت الجغرافي الشديد.

بالإضافة إلى خضوعها لعمليات الاحتكار و خاصة في حالة قلة المعروض منها و الناتج عن سوء الأحوال الجوية، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية و انتقال أمراض النبات و الحيوان، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إنتاج السلع الغذائية و يصعب معه رسم سياسة سعرية منتظمة، لاسيما و أن نجاح هذه الصناعات بشكل يمكنها من الانطلاق في المحيط الصناعي و القدرة على المنافسة مرتبط بتوافر المواد الخام و بالمواصفات التي تستلزمها جودة المنتجات النهائية، و يمكن التغلب على هذه المشكلة عن طريق²:

- التنسيق بين أدوار كل من قطاع الصناعة وقطاع الزراعة والثروة الحيوانية بما يضمن حصول القطاع الصناعي على احتياجاته من المستلزمات المطلوبة وبالكميات الكافية للتشغيل الاقتصادي.
- تطبيق نظام التكامل الرأس الخلفي ومعنى ذلك أن تقوم الشركات المنتجة بالسيطرة المباشرة على مصادر الخامات وذلك يمكن التغلب على مشكلة عدم انتظام التوريد

¹ فريد حدادة، دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية – دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر للصناعات الغذائية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قامة، 2015، ص16.

² أمل جميل عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص173.

علاوة على إمكان تحسين وتطوير أساليب الزراعة، والتحكم في الجودة ومواصفات المطلوبة.

- العمل على تطوير وسائل التخزين ورفع مستوى التقنية المستخدمة فيه.
- تقليل الاعتماد على الخارج في استيراد المواد الخام، وذلك بالعمل على توفيرها محليا من خلال الاستفادة من التقنيات الحديثة في عمليات استصلاح الأراضي وإعدادها للزراعة وكذلك في الإنتاج الحيواني، حتى وان كانت تلك العملية تكلف إنتاجها في أول الأمر أعلى بكثير من تلك المستوردة وكذلك لأنها بعد فترة من الزمن عندما تحقق معدلات عالية من الإنتاج سوف تنخفض تكلفة إنتاجها وبذلك نضمن توافر إعادة الخام على مدار العام.

2- العمالة: تعتبر العمالة من المشاكل الأساسية في القطاع الصناعي وذلك نظرا لعدم توافر الأيدي العاملة الفنية والإدارية بالقدر الكافي فعل الرغم من تحميل المشروعات العامة لعمالة زائدة عن حاجاتها إلا أن هناك نقص شديد في العمالة الماهرة، ولقد أثر ذلك على إنتاجية العمل وحد من عملية التنمية الصناعية وذلك يجب العمل حل تلك المشكلة من خلاله:

- التوسع في التعليم المهني لتعليم الكوادر، وإرسال بعثات إلى شتى بقاع العالم لاكتساب الخبرة ونقل التكنولوجيا.

- استخدام التكنولوجيا في إدارة وتشغيل هذه المصانع وانتهاج طريق في التنمية الصناعية كثيف رأس المال قليل العمالة، وقد يكون الاعتماد على استخدام التكنولوجيا في إدارة وتشغيل هذه المصانع هو الحل الجذري لمشكلة نقص الأيدي العاملة كما هو الحال في اليابان حيث يقوم الإنسان الآلي في تشغيل العديد من الصناعات وخاصة تلك التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة حتى أصبح الحديث عن مصانع بلا عمال حقيقة اليوم، فإن إنسانا آليا يستطيع أن يقوم بعمل مائة شخص في أقصى ظروف العمل بلا مشاكل عملية.

3- قصور الطاقة الإنتاجية: إن اغلب المنشآت والمؤسسات الغذائية لا تعمل بطاقتها القصوى مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، حيث تمثل الطاقة العاطلة في مجال الصناعات الغذائية نسبة كبيرة بالنسبة للأنشطة الصناعية من إجمالي الطاقة العاطلة في الصناعات المختلفة، حيث وصلت إلى حوالي 32.8% وقد دعم هذا الإشكال تقدم وسائل الإنتاج بانخفاض الإنتاجية علما أن وسائل الإنتاج تشمل أربعة جوانب: الآلات، الطرق، الخبرة وتنسيق عملية الإنتاج.

ويرجع وجود طاقة عاطلة إلى عدة أسباب أهمها:

- نقص الخامات وقطع الغيار.
- انقطاع التيار الكهربائي ونقص وتغيب العمال.
- قدم الآلات، والإنتاج تحت تجارب.

- بالإضافة إلى أسباب أخرى لذا يتطلب تدعيم البحث العلمي والاستثمار في مجال الصناعات الغذائية، وكذا اعتماد الأسعار النسبية المتاحة، رأس المال المتوفر والاحتياجات الجديدة منها بالإضافة إلى ذلك فان سياسة أمن الغذاء من المتغيرات الهامة ذات الصلة الوثيقة بالتغير التقني الذي يطرأ على الصناعات الغذائية.

4- **الدعم الحكومي:** إن الدعم الحكومي هو أسلوب تنتهجه الحكومة لمساعدة الفقراء، وتقوم بمقتضاه بتوفير ميزة مالية للأسرة، أو الشركة المنتجة في القطاع العام أو الخاص تكمن هذه أو تلك من شراء أو بيع السلع والخدمات أو أحد عوامل الإنتاج بالزيادة أو النقص وذلك لعدم قدرتهم على الحصول على السلع والخدمات في ظل التفاعل الطبيعي لقوى العرض والطلب في السوق والدعم المطبق في كل دول العالم.

5- **ضبط الجودة:** تعاني المنتجات الغذائية من عدم ضبط الجودة في ظل عصر يتميز بأنظمة جديدة تهتم بعملية ضبط جودتها وتضع الأمن الغذائي في أولى اهتماماتها، وعلى ذلك فليس من المعقول أن يبدأ أي مشروع للتصنيع الغذائي دون أن يضع في اعتباره هذه المتغيرات الجديدة¹.

6- **التسويق:** إن التحولات الاقتصادية الحالية تتطلب الاهتمام بدعاية والإشهار في مجال الصناعات الغذائية وكذا دراسة سوق وذلك بوضع خطة للوقوف على حجم السوق الداخلي والخارجي الذي سيتاح لها ويسهل في الوقت الحاضر تقدير الطلب الفعلي على المصنوعات الغذائية وذلك في ظل سيادة اقتصاد السوق وآليته من عرض وطلب ومنافسة وأسعار تنافسية ذلك لفتح أسواق جديدة للتصدير بصورة مستمرة مع الحفاظ على هذا السوق.

إن انعدام سياسة تسويقية تؤدي إلى ظهور مشكلة تسويق المنتجات المحلية، فمشكلة التسويق تمثل عنق الزجاجة الذي يعيق التطور و إطلاق الصناعات المختلفة ولعلاج هذه المشكلة لا بد من الاستفادة من تجارب الدول الأخرى فمثلا اليابان اتبعت سياسة تسويقية تقوم على جودة عالية و أسعار رخيصة نسبياً،بالإضافة إلى أهمية دراسة المتغيرات المختلفة سواء في السوق المحلي أو الأسواق الخارجية والتعرف على احتياجات المستهلكين وتطلعاتهم، والعمل ضمن سياسة بعيدة المدى لتغطية هذه الاحتياجات،بالإضافة إلى ضرورة الاتجاه إلى الأبحاث التي تطور من المنتجات وتجعلها قادرة على غزو أسواق العالم أجمع².

7- **سياسة الإغراق وتأثيرها على الصناعات الوطنية:** تقوم بعض الدول بعرض منتجاتها بأسعار أقل من تكلفة إنتاجها ولهذا فلن يكون باستطاعة الصناعات الوطنية الصمود أمام هذا التيار الجارف من قبل السلع المستوردة، والتي تم إغراق الأسواق بها وهذا لا بد من العمل على:

¹ عاتي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص ص25-27.

² يحيى علي الدين حماد، مرجع سبق ذكره، ص23.

- تشجيع الصادرات الوطنية و حمايتها من سياسة الإغراق من جانب الشركات المنافسة للمنتجات المحلية وذلك بالحد من دخول هذه المنتجات إلى الأسواق المحلية عن طريق الرسوم الجمركية.

- تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية في الصناعات التحويلية من خلال الاستثمار المشترك وذلك لتحسين جودة ونوعية المنتجات حتى تستطيع الصمود في مواجهة السلع المستوردة، وحتى تتمكن من فتح أسواق في الخارج عن طريق التصدير والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة وتكنولوجياها.

- تحفيز المصانع والمنشآت الغذائية عن طريق وضع مواصفات وقياسات الجودة تمنح على أساسها المساعدات المالية للمنشأة، مما يجعلها حريصة على جودة الإنتاج وإنتاج سلع قادرة على المنافسة محليا و غزو الأسواق الخارجية.

8- **تكلفة الإنتاج:** تتأثر تكاليف الصناعات الغذائية بعدة عوامل وهو ما يؤثر على السعر الذي تعرض به السلعة في السوق، ولعل من أهم هذه العوامل¹:

- ارتفاع أسعار بعض مستلزمات الإنتاج كعلب التصنيع وهذا يرجع إلى ارتفاع الرسوم الجمركية على الصفيح المستورد من الخارج.

- تحميل منتجات الصناعات الغذائية بجزء كبير من التكلفة الثابتة، ويرجع ذلك إلى صغر حجم الإنتاج وضعف الطاقة الإنتاجية المتاحة، وبالتالي لا نستطيع الاستفادة من وفرات الإنتاج الكبير والتي تساعد على توزيع التكاليف الثابتة على عدد كبير من الوحدات المنتجة، ويمكن حل هذه المشكلة عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية بالعمل على غزو الأسواق الخارجية.

- اعتماد عدد كبير من الصناعات الغذائية على الإنتاج اليدوي في بعض مراحل العملية الإنتاجية وهو ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الأجور المباشرة، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج، ويمكن علاج هذه المشكلة عن طريق الاعتماد على الميكنة في معظم مراحل العملية الإنتاجية وتقليل الاعتماد على العامل البشري.

9- **مشكلة الربط بين البحث العلمي و التطور:** يلعب البحث العلمي والتطوير والتفاعل التقني بين المراكز البحثية المتخصصة في الجامعات والمراكز المتخصصة في أبحاث الغذاء وبين قطاع الصناعات الغذائية، دورا هاما في تقدم الأمم حيث يتلزم البحث العلمي والابتكار التكنولوجي، فالابتكار التقني لا ينشأ دون تدعيمه وتغذيته بالبحث العلمي كما أن البحث العلمي بمفرده لا يؤدي إلى ابتكارات تقنية.

¹ فريد حدادة، مرجع سبق ذكره، ص20.

ولتوضيح أهمية مراكز الأبحاث العلمية المتخصصة في الغذاء نجد فرنسا تعتمد بشكل كبير على المراكز المتخصصة في أبحاث الغذاء، وتهدف هذه المراكز إلى تشجيع الأبحاث والابتكارات في مجال علوم الغذاء، ولقد خصصت فرنسا سنة 2008 ماقيمته 17.9 مليار أورو لمصاريف البحث والتطوير حيث كان نصيب قطاع الصناعات الغذائية فيه يقدر بـ 895 مليون أورو، أي بنسبة 5% من الانفاق العام على البحث والتطوير، يساهم القطاع العمومي فيه بنسبة 5% من الانفاق العام على البحث والتطوير، يساهم القطاع العمومي فيه بنسبة 60%، بينما يساهم فيه القطاع الخاص بنسبة 40% كما أن أكثر من 75% من المؤسسات الفرنسية تعتمد في عمليات انتاجها على المراكز البحثية في الجامعات والمراكز المتخصصة لتدوير منتجاته¹.

وتنشأ المعوقات والصعوبات في عملية البحث العلمي والتطوير للصناعات الغذائية بمشاركة عدة جهات أهمها²:

- رجال الصناعة والمستثمرين والمسؤولين في مصانع الأغذية، وذلك لعدم الاهتمام بتخصيص جزء من رأس مال المصانع في عملية البحث والتطوير وتطوير التكنولوجيا المتاحة لخدمة السوق لتلبية احتياجات المستهلك وأيضا عدم الاهتمام بتوفير الخبرات الفنية من الباحثين في مصانع الأغذية.

- المراكز البحثية في الجامعات والمراكز المتخصصة في أبحاث الغذاء، فغياب التعاون والتنسيق التقني وتبادل المعلومات والنتائج البحثية المتخصصة في الجامعات ومتطلبات المصانع الغذائية وعدم تحسس الباحثين للمشكلات الحقيقية التي تواجه الصناعات الغذائية المحلية وكل ذلك يساهم في عرقلة البحث والتطوير للصناعات الغذائية.

المطلب الثالث: وسائل دعم تنمية الصناعات الغذائية

تتنوع دعائم تنمية التصنيع الغذائي لتضم كل من:

- ارتفاع الإنتاجية الزراعية و التحسين المستمر لها.
- تطوير سلاسل القيمة.
- مرونة الاستجابة إلى الطلب المحلي و العالمي.
- تعزيز القدرات التكنولوجية والابتكارية.
- التطور والابتكار في القدرات التمويلية .
- تحفيز مشاركة القطاع الخاص.
- تحسين البنية التحتية وتوفير سبل الطاقة.

¹ عاتي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29.

² فريد حدادة، مرجع سبق ذكره، ص 21.

بالإضافة إلى:

1- تحسين الانتاجية الزراعية: يقابل التوسع في الانتاجية الزراعية عديد النتائج

الايجابية المتمثلة في :

• تحقيق الأمن الغذائي.

• خفض معدلات الفقر.

• تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

• رفع النمو الاقتصادي.

• هذا ويحفز الاستثمار الزراعي العديد من المخاطر المتمثلة في الآفات الزراعية

،وارتفاع نسبة التالف من المحاصيل الزراعية في حالة عدم توفر الوسائل الجيدة

لتخزين أو نقل، أو الخدمات اللوجيستية بمراحل الإعداد والتصنيع والتسويق.

2- تطوير سلاسل القيمة: تسهم في صيغة السياسة الصناعية للدولة من خلال تهيئتها لبيئة

عمل المنتجين في القطع الخاص، أو من خلال ظهور فرص إنتاج جديدة تحتاج إلى مستوى

معين من تكنولوجية الإنتاج، وهو ما يؤدي إلى تغير في قواعد التجارة في السوق العالمية

،نظرا لظهور تلك المنتجات ،وهذا المستوى التكنولوجي ومن ثم تأثيره على الطلب المحلي

والعلمي .

وبالتالي يجب أن تبني سلاسل القيمة على سياسة صناعية، يتم من خلالها إشراك كافة

الأطراف الفاعلة مثل القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية المعنية بالصناعة، بالإضافة إلى

مؤسسات المجتمع المدني .

3- مرونة الاستجابة إلى الطلب المحلي و العالمي: نلاحظ تراجع نصيب الصادرات

الزراعية من إجمالي الصادرات العالمية من سنة 2002 إلى سنة 2015، مقابل ارتفاع

صادرات المنتجات الغذائية ذات القيمة المضافة العالية والمنتجات ذات الجودة، وهذا التنامي

في الطلب العلمي من شأنه أن يؤدي إلى التوسع في التحول إلى التحضر، والارتقاء

بالاستثمار المحلي والأجنبي و المستوى التكنولوجي .

4- تعزيز القدرات التكنولوجية والابتكارية: يحتاج النهوض بالمنتجات الغذائية المصنعة

إلى بذل المزيد من الجهود في سبيل تحقيق النهضة العلمية والتكنولوجية، وإطلاق العنان

للابتكرات في مجال الصناعات الغذائية ،ووفقا لتقدم التكنولوجي المتحقق في هذا المجال يتم

تشكيل تلك الصادرات .

5- التطوير والابتكار في سبيل التمويل: إن تطوير الأعمال الزراعية هو بمثابة المحرك

للتنمية الاقتصادية ويتطلب ضخ المزيد من الاستثمارات، فعلى سبيل المثال يتطلب مواجهة

تزايد الطلب على المنتجات الغائية في قارة إفريقيا وحدها ضخ حوالي 21 مليار دولار

سنويا،لذا تحتاج سبل التمويل إلى الابتكار لمواجهة هذا الطلب المتزايد على الاستثمارات في

مجال التصنيع الغذائي، وتعود أهم التحديات المواجهة للابتكار في سبل تمويل المؤسسات الصناعية الغذائية، إلى طبيعة العائد من الإنتاج الزراعي المصنع والذي قد يتعرض لعوامل سلبية قد تصيبه إما بسبب الإصابة بالآفات، أو مخاطر تقلب الطقس، بالإضافة إلى أن موسمية الإنتاج الزراعي قد تؤدي إلى تذبذب الطلب على مداخلته.

كما أن ضعف البنية التحتية يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التصنيع الزراعي، وتعد المشروعات الصغيرة و المتوسطة المرتبطة بالتصنيع الزراعي الأكثر تأثراً من المشروعات الكبيرة التي يمكن أن توفّر أوضاعها التمويلية اللازمة.

وتعد الوسيلة التي يمكن من خلالها تحفيز القطاع الخاص و المؤسسات التمويلية لتوفير مصادر التمويل اللازمة. للتوسع في التجمعات الزراعية الصناعية، هو زيادة ربحية تلك المشروعات وخفض نسبة المخاطر بها، وقد يتحقق ذلك من خلال التوسع في مشاركة القطاع العام و الخاص في تلك المشروعات. فتعد مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في تنفيذ تلك المشروعات وسيلة لخفض نسبة المخاطر ومن ثم زيادة الربحية، حيث توفر الحكومة الإطار المؤسسي و التنظيمي اللازم لإقامة تلك المشروعات، إضافة إلى تمويل إنشاء البنية التحتية وتقديم المساعدات الفنية اللازمة، في حين أن القطاع الخاص يوفر سبل تمويل إقامة المشروع و نقل الخبرات وفرص التدريب اللازمة .

6-تحفيز مشاركة القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دوراً هاماً في تحفيز النمو الاقتصادي، من خلال التوسع في الفرص الاستثمارية، وإفصاح المجال للابتكار، فالعمل على تنمية القطاع الخاص محور ارتكاز إستراتيجيات التنمية و تؤيد هذا التوجه كل من مؤسسات التنمية الإقليمية الدولية على حد سواء لما لها من مساهمة فعالة في خلق فرص العمل و خفض معدلات الفقر. إلى أن مشروعات القطاع الخاص في الدول النامية قد تلجأ إلى العمل في إطار الاقتصاد غير الرسمي، و ذلك بهدف تجنب دفع الضرائب أو الخضوع إلى قواعد و نظام العمل في السوق (مثل: تطبيق الحد الأدنى من الأجور، والتأمينات الاجتماعية، و الحد الأقصى لساعات العمل، أو تطبيق معايير السلامة)، وبالتالي عدم التقيد بمراعاة حقوق العمالة، و منه لا تنسم تلك المشروعات بالاستدامة وكلما ارتفعت نسبة العاملين في إطار الاقتصاد الغير الرسمي، كلما انخفضت حصة الضرائب، وهو ما ينعكس على جودة الخدمات العامة المقدمة، خاصة الإنفاق على رأس المال البشري وما يحتاجه من تطوير الخدمات وتحسين كفاءات المنتجات الغذائية و الزراعية المصنعة، ونصل بالتالي إلى أنه يوجد علاقة عكسية ما بين القطاع غير الرسمي ودخل الفرد، فكلما ارتفعت نسبة العاملين في القطاع الغير الرسمي، كلما انخفضت دخول الأفراد .

7-تحسين البنية التحتية و توفير سبل الطاقة: إن تحسين البنية التحتية بما تشمله من طرق ومياه و صرف صحي و تكنولوجيا المعلومات و الانترنت وخدمات الاتصال والطاقة

اللازمة تأثر إيجابا على تنافسية الاقتصاد، و يخلق بيئة عمل مواتية لنمو الصناعة الغذائية، فالبنية التحتية ذات الكفاءة المرتفعة تربط ما بين تجمعات الصناعة الغذائية و المستهلكين في الأسواق المختلفة و بتالي فإن مستوى أداء البنية التحتية يؤثر بدرجة كبيرة على تدفقات التجارية من خلال تأثيره على تكاليفها، وهو الأمر الذي ينعكس على تنافسيتها، فتوافر البنية التحتية ذات الكفاءة المرتفعة ضروري لاستكمال سلاسل القيمة المرتبطة بالتصنيع الزراعي، و على جانب آخر، فالقصور في توافر البنية التحتية المرتبطة بالنقل، وموارد المياه، وتوافر الطاقة، يخلق عوائق أمام فرص الإنتاجية، ويرفع من تكاليف إنتاج مشروعات الصناعة الغذائية، سواء الصغيرة أو المتوسطة وكبيرة الحجم.

خلاصة الفصل:

تهدف دراسة هذا الفصل إلى إبراز أهمية الصناعات الغذائية مع جميع الفروع التي لها علاقة بها، ففي قطاع الزراعة تحافظ على المنتجات الغذائية للاستفادة منها في غير وقتها، وفي القطاع الخدمي زيادة اليد العاملة و توفير مناصب الشغل، وبالتالي رفع المستوي المعيشي وزيادة القدرة الاستهلاكية و الشرائية للفرد، كما تدفع لنماء القطاع الاقتصادي و جلب العملة الصعبة للاقتصاد الوطني، وزيادة في الثورة الصناعية من خلال الزيادة في مصادر الطاقة لاستخدامها في حفظ الغذاء وتصنيعه وصناعة تعبئته المطلوبة.

إن للصناعات الغذائية عوامل تساهم في زيادة تصنيع الغذاء من خلال حماية المستهلك عن طريق التأكد من صحة المواد وسلامتها وصلاحيتها للاستهلاك.

الفصل الثاني

الاطار النظري للتجارة الخارجية

تمهيد:

تحتل التجارة الخارجية مكانة مرموقة في اقتصاديات الدول والاقتصاد الدولي على حد سواء، وتكمن هذه الأهمية فيما توفره من سلع وخدمات لتلبية الحاجات المحلية وقد عرفت التجارة الخارجية منذ نشأتها إلى وقتنا الحاضر مجموعة من التطورات بلورت في مجملها المفهوم الحديث للتجارة الخارجية وسياساتها، وأهم النظريات المتطرفة لها مرورا بالعوامل المؤثرة فيها والمخاطر التي تتعرض لها.

حيث يتطرق هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

المبحث الثالث: عوامل ومخاطر التجارة الخارجية

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية حصيلة توسيع عمليات التبادل الاقتصادي في المجتمع البشري، التي نتجت عن اتساع رقعة سوق التبادل الاقتصادي الجغرافية، بحيث لم تعد السوق مغلقة أو قائمة على منطقة جغرافية واحدة، تضم مجتمعا وتكوننا سياسيا واحدا، اتسعت لتتم المبادلات السلعية والخدمية فيما بين أقاليم ذات مقومات اجتماعية وسياسية مختلفة.

المطلب الأول: مراحل تطور التجارة الخارجية وأسباب قيامها

مع مرور الزمن تعاضمت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث ظهرت التجارة الخارجية في العصور القديمة وتعتبر الثورة الصناعية بمثابة تمهيدا لها إذ يعود التطور التاريخي لها لعدة مراحل تبرز لنا نشأتها مع تتبع أسباب قيامها.

1-مرحل تطور التجارة الخارجية

مرت التجارة الخارجية بأربع مراحل أساسية تبرز تطورها التاريخي عبر الزمن هي:

1-1-التجارة الخارجية قديما:

في هذه الفترة كانت المبادلات فيما بين الدول القليلة والسبب في ذلك إلى الإقطاعية، التي تعد الوحدة الاقتصادية والاجتماعية التي كان يقوم عملها الإقطاع كانت تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، ومن ثم لا تحتاج إلا القليل من إنتاج غيرها من الإقطاعيات.

ومع نشأة التخصص وتقييم العمل بين الأفيلد والجماعات بدأ اقتصاد التبادل يفرض وجوده واتسع نطاق المقايضة ليتعدى حدودا ضيقة ترتبط بسوق محدد ، واتسع تدريجيا ليشمل كافة القطاعات الاقتصادية وازداد بذلك اعتماد الناس بعضهم على بعض في إشباع حاجاتهم.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية

فالتخصص يؤدي إلى وجود فائض إنتاج، ويتم التبادل على أساس فائض من سرعة مقابل فائض من سرعة أخرى وتفترض عملية التبادل وجود السوق، والسلع موضوع التبادل وأن يكون لهذه السلع مقياس تعبر عن قيمتها من خلالها وهكذا يمكننا القول إن الآثار الكامنة للتبادل لم تظهر إلا مع ظهور التخصص ونشأة السوق¹.

1-2- التجارة الخارجية في العصور الوسطى:

لما بدأ التحول التدريجي خلال القرنين 15 و 16 نحو النظام الرأسمالي، بدأت التجارة تزدهر فالرأسمالية التجارية كمرحلة أولى وانتقالية نحو الرأسمالية، التي شهدت تغيرات كثيرة أهمها سيادة التجار وتبوء التجارة مكانة الصدارة للنشاط الاقتصادي إلى الحد الذي أخضعت الصناعة لسيطرتها.

وقد تميزت هذه المرحلة التجارية بأمر آخر كان له تأثير عكسي على التبادل الخارجي حيث كان التجار يريدون تصدير أقصى كمية من منتجات بلادهم واستيراد أقل كمية من منتجات البلاد الأخرى، ولتحقيق ذلك كانوا يطلبون من السلطات المعنية وضع العراقيل أمام الاستيراد وتشجيع التصدير إلى الخارج².

1-3- التجارة الخارجية في القرن التاسع عشر:

لقد أحدثت الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر تغييرا شاملا في النظام الرأسمالي، حيث أدت إلى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة لصناعة من الدول الأخرى وضرورة تصريف المنتجات تامة الصنع في الأسواق الخارجية.

وقد زاد حجم التجارة في القرن التاسع عشر واتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل والمواصلات ما يعرف بثورة الصناعة وثورة المواصلات، التي جعلت العالم وكأنه سوق واحدة يتم فيها تبادل المنتجات وتقل فيها حدة الاختلافات بين مستويات الأسعار³.

¹ حمادي مليكة، بومعزة سارة، التجارة الخارجية وتحدي التنمية الاقتصادية في الدول النامية - حالة الجزائر -، مذكرة مقدمة ضمن نيل متطلبات نيل شهادة الماستر، تمويل تنمية، قسم علوم الاقتصادية، 2011، ص 8.

² حمادي مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 9.

³ أحمد عبد الله براهيم، تمويل تجارة خارجية، شركة مطابع السودان للعملة، السودان، الطبعة الأولى، 2010، ص 5.

1-4- التجارة الخارجية من القرن العشرين إلى يومنا هذا:

بناء على النظريات والسياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية، فقد شهدت هذه الأخيرة تطوراً ملحوظاً خاصة في الآونة الأخيرة حيث يرجع اتساع حجم نطاقها إلى التقدم في مختلف العلوم والفنون والاختراعات الذي جعل كل دولة تتوسع في استخدام أحدث ما وصل إليه العلم من عمليات الإنتاج المختلفة، الأمر الذي أدى إلى ظهور فوائض متزايدة في الإنتاج المحلي عن الاستهلاك المحلي، حيث نجد أن معظم الدول النامية اتبعت عدة سياسات واستراتيجيات من أجل النهوض بهذا القطاع.

وعليه فالتجارة تعتبر من أهم العوامل التي تساهم في رفع مستوى التقدم الاقتصادي لغالبية الدول، وتعد محركاً للتنمية الاقتصادية¹.

2- أسباب قيام التجارة الخارجية:

ترتبط مختلف بلدان العالم فيما بينها بعلاقات اقتصادية متشعبة تنشأ بمناسبة تبادل السلع والخدمات فما هو أساس ذلك التبادل الدولي، ويمكن حصر أسباب قيام التجارة الخارجية فيما يلي:

2-1- تحقيق الاكتفاء الذاتي: لا تستطيع أي دولة الاعتماد على نفسها كلها نظراً لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة².

2-2- التخصص الدولي: لا تستطيع الدول أن تعتمد على نفسها كلها في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم وذلك يجب على الكل أن تخصص في إنتاج بعض السلع التي تأهلها طبيعتها وظروفها وإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل أو بكفاءة عالية³.

2-3- اختلاف تكاليف الإنتاج: يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعاً للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية

¹ بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص 28.

² الشافعي محمد زكي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، لبنان، دون سنة، ص 10.

³ المرجع نفسه، ص 10.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية

للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة وبالتالي ترتفع لديها تكلفة الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية¹.

4-2- اختلاف ظروف الإنتاج: بعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة فيجب أن تخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل: دول الخليج العربي.

4-2- اختلاف الميول والأذواق: فالمواطن يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل مرها وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة².

3- أسباب أخرى

3-1: أسباب اقتصادية:

من بين الأسباب الاقتصادية نذكر منها ما يلي:

- ارتفاع القدرة الإنتاجية لمشاريع في دولة ما بسبب عنصر التكنولوجيا والدخول في مجال الإنتاج الكبير وعجز السوق المحلي عن استيعاب هذا الكم من الإنتاج.

- الارتفاع التزايد لتكاليف الاستثمارات في المعدات والآلات والأجهزة المستخدمة في العمليات الإنتاجية كما هو الحال بالنسبة للدهول النامية.

- الضعف التزايد في الفرص التسويقية لبرلع والخدمات في الأسواق الخارجية لظروف تعاني مرها تلك الأسواق وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات كما هو الحال في الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم هذه الأيام³.

3-2- أسباب سياسية:

تتمثل أهم الأسباب السياسية فيما يلي:

¹ سعيد مطر موسى وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص17.

² المرجع نفسه، ص14.

³ شريف علي الصوص، التجارة الدولية - الأسس والتطبيقات-، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص18.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية

- الرغبة المتعاظمة لبعض الدول في الاستيلاء على أسواق خارجية لدول معينة وبالتالي السيطرة على اقتصاديات هذه الدول والذي يؤدي لمفهوم التبعية الاقتصادية والوضع القائم في كثير من الدول النامية خصوصا في إفريقيا وكما كان سائدا في المستعمرات.

- ظهور اتجاه متزايد من قبل بعض الدول للاستيلاء والسيطرة الاقتصادية على دول معينة ولأسباب سياسية خاصة من خلال التبادل التجاري بين هذه الدول والدول الأخرى كما هو حاصل مع دول الكتلة الشرقية السابقة¹.

المطلب الثاني: مفهوم التجارة الخارجية

1. تعريف التجارة الخارجية: ظهرت التجارة بأوسع اتجاه لها منذ عام 1856 واستمرت في التوسع حتى لوقت الحاضر حتى أصبحت عالمية في محتواها ودوافعها واتجاهاتها ، وفي الحقيقة أن التجارة الحديثة تأسست في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وقبل هذه الفترة كانت التجارة مقتصرة على أقاليم معينة من العالم مثل إقليم البحر المتوسط وبعض أقطار الشرق الأقصى والوطن الغربي، وظهور التجارة الدولية كانت نتيجة عاملين هما: الاستعمار السياسي والثورة الصناعية فتعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها، فقد عرفت تاريخيا بأنها تمثل " أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات و واردات"².

التجارة الخارجية هي حركة السلع والخدمات وانتقال رأس المال بين أقطار العالم المختلفة وما يتعلق بهذا الانتقال عبر الحدود من عمليات تجارية ممكنة كالنقل والتأمين والخدمات الإضافية الأخرى³.

تعنى التجارة الدولية أو التجارة الخارجية أو الاقتصاد الدولي تبادل السلع فيما بين الدول في العالم وهذا الطابع الدولي للتجارة هو نتيجة للتوسع على النطاق العالمي في تطبيق مبدأ تقسيم العمل وتوطن الصناعة⁴.

تعرف التجارة الخارجية بأنها " فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية"¹.

¹ المرجع نفسه، ص 19.

² حسام علي داود، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص 13، 14.

³ شبيخي حفيدة، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي المنظمة العالمية للتجارة ، مذكرة مقدمة

لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص 10.

⁴ حسين عمر، المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد، دار الكتاب الحديث، الطبعة الثالثة، دون سنة النشر، ص 11.

2. أهمية التجارة الخارجية: تكمن أهمية التجارة الخارجية في:

- أنها تلعب دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، وتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج، الدخل والعمالة)، وعلى الأسواق النقدية والمالية (أسواق النقود والصرف الأجنبي). التجارة الخارجية تعمل على تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي².
- تعد التجارة الخارجية مصدرا أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها، مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مركزات العمليات الاقتصادية الناتجة عن عملية التصدير أو استيرادها³.
- الاستغلال الأمثل للموارد إذا قامت الدولة بإنتاج عدد كبير من السلع فإنها تستغل الموارد المتاحة لديها بطريقة أقل كفاءة... لو استخدمتها في إنتاج سلعة معينة تخصص في إنتاجها واستبدال الفائض منها بالسلع المنتجة في الدول الأخرى⁴.
- نقل النقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تقيد في بناء اقتصاديات المتينة وتعزيز التنمية الشاملة⁵.
- توفر الاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير وتؤثر هذه النشاطات لاستيراداته والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج، الدخل والعمالة) وعلى الأسواق النقدية والمالية (أسواق النقود والصرف الأجنبي)⁶.

¹ موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص13.

² فطيمة حاجي، المدخل إلى التجارة الخارجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص25.

³ وليد عايب، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2019، ص5.

⁴ نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة التجمع العربي، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص9.

⁵ رعد حسن الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية، دار الرضا للنشر، سوريا، الطبعة الأولى، 2000، ص57.

⁶ طالب محمد عوض، تجارة دولية نظريات وسياسات، نشر بدعم معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 1995، ص14.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية

- إن وجود فرصة التبادل التجاري العالمي تمكن الدولة من التخصص في إنتاج السلع التي تتميز فيها بميزة عالية، وتستورد حاجتها من السلع الأخرى من المناطق المتخصصة في إنتاجها ويمكنها توريدها بتكلفة منخفضة نسبياً¹.
- الهجرة الدولية، أي انتقال عنصر العمل بين دول العالم المختلفة².
- تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن تغيير في البنية الاقتصادية³.
- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية بأسعار رخيصة نسبياً⁴.
- تفر التجارة الخارجية، درجة أكبر بين المنتجين، وهو ما يمكن أن يسهم في انخفاض الاحتكار في توفير السلع سواء للمنتجين أو المستهلكين، كما أن زيادة درجة المنافسة تقود إلى ضرورة العمل إلى توفير السلع بكلفة أدنى وبنوعية أفضل، وسعر أقل⁵.
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال، أي انتقالها بين دول العالم المختلفة⁶.

المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية

للتبادل الدولي تفسح المجال لتعدد السياسات التي يمكن إتباعها، ويقصد بالسياسات التجارية في مجال العلاقات الدولية الاقتصادية " مجموع الوسائل التي تلجأ إليها الدول في تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة"⁷.

¹ محمد السانوسي، محمد شحانة، التجارة الدولية في ضوء الفقه الاسلامي واتفاقية الجات دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص53.

² أمجد بن عيسى، محمد كشود، انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (1995-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2016، ص4.

³ مرجع نفسه، ص4.

⁴ رعد حسن الصرف، مرجع سبق ذكره، ص57.

⁵ فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص152.

⁶ سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، الطبعة الثانية، 2005، ص33.

⁷ عادل أحمد حشيش، أسس الاقتصاد الدولي: دراسة لمظاهر المعاملات المتبثقة عن العلاقات الاقتصادية الدولية في ضوء المتغيرات الطارئة على الاقتصاد العالمي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2002، ص213.

أولاً: سياسة تقييد التجارة الدولية (مذهب أنصار التبادل التجاري للحماية):

تعرف سياسة الحماية التجارية بأنها "تبنى الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ اجراءات بقصد حماية سلعتها أو سوقها من المنافسة الأجنبية"¹.

ونادى أنصار النظام الرأسمالي بنظريات الحرية لحماية مكاسبهم القومية وقد نتج عن هذا النظام ازدهار الاقتصاد القومي للدول التي طبقتها مثل الدول الأوروبية، إلا أن، هذا الازدهار كان على حساب دول أخرى لم تكن قد تطورت بعد مثل الدول المختلفة في افريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، وعندما شعرت هذه الدول بوطأة الاستغلال رأت ضرورة حماية اقتصادها القومي من غزو الدول الأكبر حماية.

ودعا أنصار مبدأ الحماية إلى تقييد التبادل مع الخارج، لا سيما تيار الاستيراد، مدعمين موقفهم بذرائع وحجج ذات طابع اقتصادي وغير اقتصادي².

1 - الحجج غير الاقتصادية: من أهم ما يذكر في شأنها:

1-1- الخوف من الحرب: حيث أن الحماية تساعد على تحقيق الاستقلال الاقتصادي وقت السلع البلاد لخوض حرب قد تساق إليها في أي لحظة.

1-2- حماية القطاع الزراعي: تؤدي الحرية التجارية إلى القضاء على الزراعة في الدولة نظراً لأن ترك الزراعة للمنافسة الأجنبية يقضي على الزراعة الوطنية مما قد يضر بطبقة المزارعين.

1-3- المحافظة على لطابع القومي: حيث أن العلاقة التجارية بين الأمم تؤدي إلى كثرة اختلاطها وذوبان الفوارق بينها ومن ثم فقدان الأمة لطابعها ومدينتها الخاصة³.

2 - الحجج الاقتصادية: ويمكن إيجازها في:

1-2- حماية الصناعات الناشئة: بفرض رسوم جمركية التي يترتب عليها ارتفاع سعر السلعة في الداخل عنه في الخارج، فتستطيع الصناعة الناشئة بيع منتجاتها بثمن يغطي نفقة الإنتاج المرتفعة والتمكن من أن تنمو وأن تستكمل المزايا التي تتمتع بها الصناعات النامية في الخارج¹.

¹ السيد أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، مركز الدراسات السياسية والدولية، المنصورة، 1999، ص173.

² عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، دون سنة، ص229.

³ عماري آسيا وبوزيدي إيمان، تحرير التجارة العالمية وأثرها على التنمية الاقتصادية في افريقيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، الجزائر، 2012، ص6.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية

2-2- اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية: فالحماية الجمركية تؤدي إلى رفع أسعار منتجات الصناعة الداخلية، ورفع معدل الربح المتوقع وبالتالي إغراء رأس المال الأجنبي واستجابته للاستثمار².

2-3- تنوع الإنتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي: ذلك أن عدم تخصص الاقتصاد القومي في ناحية واحدة تعتبر ضماناً لأخطار الهزات الاقتصادية العنيفة التي قد تحدث.

2-4- معالجة البطالة وتحسين مستوى العمالة: الحماية تحد من الواردات وبالتالي ترفع من مستوى الاستثمار وبالتالي تشغيل الأيدي العاملة المتاحة فيتم القضاء على البطالة أو الحد منها عكس ما يحدث في حالة تحرير التجارة³.

2-5- تعويض التفاوت في ظروف الإنتاج: من خلال المساواة بين تكاليف الإنتاج المحلية المرتفعة وتكاليف الإنتاج المنخفضة في الخارج⁴.

2-6- الحماية كوسيلة لتحسين معدل التبادل: حيث أن فرض الضريبة الجمركية على واردات الدولة، يضطر الطرق الأجنبي المصدر لهذه الواردات إلى تخفيض أثمانها، وبالتالي تحصل الدولة على وارداتها بأثمان أقل من ذي قبل مما يعني تحسن في معدل تبادلها التجاري⁵.

2-7- الحصول على إيرادات لخزينة الدولة: حيث أن فرض الضريبة الجمركية على الواردات يمكن من تحويل جزء من نشاط الدولة وذلك على أساس أ، مثل هذه الضريبة ستؤدي إلى إجبار الدول على تخفيض أسعار صادراتها، وبالتالي العبء الضريبي الواقع على المواطنين في الدولة المذكورة⁶.

ثانياً: سياسة حرية التجارة الدولية (مذهب أنصار تحرير التبادل الدولي من القيود)

وتعرف هذه السياسة بأنها تلك السياسة التي تقوم على إصدار القوانين واللوائح واتخاذ الإجراءات

التنفيذية اللازمة للإزالة وتخفيض القيود على علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي¹.

¹ مصطفى رشيد شيخة، المعاملات الاقتصادية الدولية: دراسة الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1998، ص73.

² عبد القادر زيان، السياسات التجارية بين الحرية والحماية، المحاضرة السادسة، 6 ديسمبر 2010، الساعة 09.49
<http://algerianexpert.maktoobbog.com/477>

³ محمد خالد الحري، الاقتصاد الدولي، المطبعة الجديدة، دون بلد، 1977، ص202.

⁴ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص235.

⁵ بول سامو يلسون، علم الاقتصاد (العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية)، ترجمة مصطفى موفق، الجزء السادس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص142.

⁶ عماري آسيا وبوزيدي إيمان، مرجع سبق ذكره، ص7.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية

ينادي أنصار المذهب بأن تكون التجارة الدولية حرة خالية من القيود والعقبات فلا يجوز فرض أي قيود تعوق من تدفق السلع عبر الحدود سواء للصادرات أو الواردات وينظر المؤيدون لهذه السياسة بنفس نظر تهم للتجارة الداخلية، أي على أساس أنها مظهر من مظاهر تعاون الإنسان مع أخيه الإنسان بصرف النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية التي تفصل بينهما.

ويعتمد مذهب الحرية على الحجج التالية:

- 1 - **التخصص في الإنتاج:** والذي يتفوق على مدى اتساع السوق، فإذا كان هناك حرية في التبادل فإن السوق تصبح واسعة وشاملة أسواق عدد كبير من الدول، يجعل كل منها متخصص في إنتاج السلع المناسبة لظروفه الطبيعية والتاريخية وبتكاليف منخفضة².
- 2 - **الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية:** حيث حرية التجارة تؤدي إلى وفرة المنتجات وهو ما يؤدي إلى انخفاض أسعارها.
- 3 - **الحرية تحقق التقدم التكنولوجي و الفني:** فالحرية تؤدي إلى زيادة المنافسة بين المنتجين ما يساهم في تطوير فنون الإنتاج و إدخال التكنولوجيا الحديثة³.
- 4 - **الحرية تسهل الاستفادة من فوات الإنتاج الكبير:** ففتح الأسواق يوسع نطاق التسويق أمام المؤسسات ويفتح أمامها فرص تولية توسيع الإنتاج ووصول إلى أحجامها المثلى.
- 5 - **الحرية تحد من نشوء الاحتكارات:** فالحرية تجعل قيام الاحتكارات أمراً أكثر صعوداً مما هو عليه في حالة الحماية.
- 6 - **الحماية قد تؤدي إلى إفقار الغير:** حيث أن الرسوم الجمركية الحالية قد تؤدي إلى خفض حجم التجارة الدولية عموماً نتيجة تقليص الواردات⁴.
- 7 - **التربط بين الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة والنمو الاقتصادي:** إن انفتاح اقتصادي خاصة المرتبط بالتجارة الخارجية هو اعدال مهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي إذ أن الانفتاح كثيراً مما يؤدي إلى نشر المعرفة والتكنولوجيا لما لها من دور حاسم في زيادة إنتاجه إجمالي عوامل الإنتاج المسؤولة من رفع معدل نمو الدخل في ظل ثبات عوامل الإنتاج.

¹ السيد أحمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 249.

² رعد حسن الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر، دون بلد، 2000، ص 287.

³ محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 302-304.

⁴ عماري آسيا، بوزيدي إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 8.

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

تعد المكاسب من التجارة الحافز الرئيسي لقيام التجارة بين البلدان، وتزداد هذه المكاسب بسبب التخصص في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو المجالات الأكثر إنتاجية في البلدان المشاركة في التجارة الخارجية وحتى يتم الوقوف عن كتب لنظريات الحديثة في مجال التجارة الخارجية لا بد من التطرق إلى النظريات الكلاسيكية والعوائق الموجودة في التجارة الخارجية.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية

تعد النظرية الكلاسيكية أولى النظريات المتكاملة التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة بين البلدان منذ ظهورها في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر حيث تشكل الأساس النظري الذي تقوم عليه النظريات الحديثة في التجارة الخارجية فقد حاول رواد هذه النظرية بحث أهمية وحقيقة القضايا المتعمقة بالسياسة التجارية بناء على أسباب ظهور المكاسب من التجارة. واستندوا في ذلك على مجموعة من الفرضيات المرتبطة بالمذهب الاقتصادي الحر الذي نشأ على إنقاص أفكار المدرسة التجارية منذ القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن الثامن عشر، أما وجهة نظر الكلاسيكية في التجارة الخارجية فيملك عدد من الاقتصاديين البارزين الذين قدمت لنا أعمالهم في قضايا الاقتصاد الدولي قد أنتجت بعض أهم الأدوات التحليلية المستخدمة في الاقتصاد الحديث ولعل أبرزهم¹:

David Hume, Adam Smith, David Ricardo, Jon Stuart Mill

ويمكن عرض ملخصاً لنظريات هؤلاء الكتاب كما يلي:

1- نظرية دافيد هيوم

تلخص نظرية دافيد هيوم في التجارة الخارجية في أن الرفاهية الاقتصادية في أي بلد سوف يعم على البلدان الأخرى بسبب تكامل هذه البلدان في ظل تقسيم العمل الدولي ففي حالة تطور بلد ما سيكون تأثيره إيجابياً على البلدان الأخرى المجاورة له، فمثلاً تطور كل من (فرنسا، ألمانيا وإيطاليا) هو لصالح بريطانيا وإن تغلف الدول سيؤثر سلباً على الاقتصاد البريطاني².

¹ رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد، العدد 17، جوان، 2013، ص126.

² رائد فاضل جويد، مرجع سبق ذكره، ص126.

2- نظرية آدم سميث

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير آدم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم الذي صدر عام 1776 في نيويورك حيث استخدم سميث مفهوم الفرق المطلق في تكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة.

وقد افترض سميث أن كل دولة يمكن أن تنتج سرعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون، وبالتالي فإن كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت في تلك السرعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، ومن ثم تقوم بتصدير مثل هذه السرعة وتستورد السرعة الأخرى، وقد اعتبر سميث أن الكفاءة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السرعة وحسب هذا المفهوم فإن السلع ستبادل بعضها وفقا لنسبة ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها.

فمثلا إذا كان كل يوم الإنتاج وحدة طعام 10 ساعات عمل في حين أن إنتاج وحدة واحدة من الملابس يلزمها 30 ساعة فإن ذلك يعني أن كل 3 وحدات من الطعام تعادل وحدة واحدة من الملابس¹.

والفرضية الضمنية هنا أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد وبالتالي فإن كلفة العمل تقيس كلفة الإنتاج الإجمالية، ومن جهة أخرى فإن ميكانيكية جهاز السوق الحر والمنافسة داخل الاقتصاد ستضمن بقاء معدل تبادل السلع ففي المثال السابق لن نجد أي شخص داخله هذا الاقتصاد سيقوم بعرض أكثر من 3 وحدات من الطعام مقابل وحدة ملابس ذلك لأنه يتحمل كلفة أكثر من 30 ساعة عمل والتي هي كلفة إنتاج وحدة واحدة من الملابس ولنفس السبب أيضا لن نجد شخصا يقبل بأقل من 3 وحدات من الطعام مقابل وحدة ملابس، ولذلك فإن المنافسة السوقية وقابلية العمل للتحرّك بين الصناعات تضمن تبادل السلع وفقا لكلفتها من العمل مع مراعاة عامل أساسي وهو إمكانية انتقال العمل بحرية بين الصناعات أما في حالة عدم إمكانية انتقال العمل بسهولة بين الصناعات فإن نظرية التبادل المبنية على قيمة العمل لا تثبت وذلك لاختلاف أجر العمل من صناعة لأخرى².

ولإيضاح رأي آدم سميث نفترض دولتين هم إنجلترا والبرتغال وأهم منتجان سلعتين هم القماش والقمح وأن ثمن هاتين السلعتين قبل قيام التجارة الخارجية بينهما كان على النحو التالي:

¹ رشاد العطار آخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص22.

² رشاد العطار، مرجع سبق ذكره، ص23.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية

الجدول رقم (01): تكلفة انتاج القماش والقمح في انجلترا والبرتغال

البلد	السلعة	القمماش	القمح
انجلترا		3 دولارات للوحدة	4 دولارات للوحدة
البرتغال		6 دولارات للوحدة	2 دولارات للوحدة

المصدر: فريجي ابتسام، نوار ايمان، دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة - الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قلمة، 2019، ص17.

ويبدو هذا المثال أن القماش في انجلترا أقل مره في البرتغال الأمر الذي يؤدي إلى قيام منتجي القماش في انجلترا بتصديره إلى البرتغال وارتفاع ثمن القمح عن في البرتغال يحمل منتجي القمح على تصديره، وسوف تكون نتيجة ذلك اتساع سوق القماش أمام المنتجين الانجليز وسوق القمح أمام المنتجين البرتغاليين وذلك بإضافة سوق البرتغال للأولى وسوق انجلترا الثانية وهكذا يزداد مدى تقسيم العمل في صناعة القماش في انجلترا وفي صناعة القمح في البرتغال مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل في الدولتين وبالتالي إلى زيادة الناتج الكلي بهما وبهذا يمكن لكل دولة أن تحصل على حاجاتها من السرعة من أكفأ المصادر الإنتاجية وأرخصها¹.

3 - نظرية دافيد ريكاردو:

قام الاقتصادي الانجليزي " ديفيد ريكاردو " في القرن التاسع عشر بالرد على نظرية آدم سميث وذلك في كتابه المشهور مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب عام 1817، ولقد بين ريكاردو في كتابه أنه ليس من الضروري توفر الميزة المطلقة لدولة في إنتاج إحدى السلع، لكي تحقق مكاسب من الدخول في التجارة الدولية بل يكفي أن تتوفر لدولة ما أسماه ريكاردو "الميزة النسبية" في إحدى أو في بعض السلع التي تنتجها لذلك فإن قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية لسلع عبر الدول وليس التكاليف المطلقة. ولهذا فإن الدولة تحقق

¹ جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هرمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر الطبعة الأولى، 2000، ص 22، 23.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية

مكاسب من التجارة حتى لو كانت ذات تكاليف حقيقية أكبر في جميع السلع التي تنتجها مقارنة مع شركائها التجاريين¹.

نستطيع توضيح نظرية "ريكاردو" عن طريق المثال التالي:

الجدول رقم (02): تكلفة إنتاج الخمر والمنسوجات في إنجلترا والبرتغال مقدرًا بساعات العمل

وحدة الخمر	وحدة المنسوجات	الدولة
120	100	إنجلترا
80	90	البرتغال

المصدر: فريجي ابتسام، نوار ايمان، دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة - الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2019، ص 18.

رغم تمتع البرتغال بكفاءة مطلقة في إنتاج السلعتين إلا أنها أكثر كفاءة في إنتاج الخمر، وكذلك رغم انخفاض كفاءة إنجلترا في إنتاج السلعتين إلا أن وضعها النسبي أفضل في مجال إنتاج المنتوجات ونستطيع حساب الميزة النسبية لكل سلعة كما يلي:

3 4 - حساب الميزة النسبية للمنسوجات

التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات في إنجلترا = تكلفة إنتاج وحدة المنسوجات في إنجلترا / تكلفة إنتاج وحدة الخمر في إنجلترا

$$0.83 = 120/100 =$$

التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات في البرتغال = 80 / 90 = 1.125

¹ مرجع نفسه، ص 38.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية

ويلاحظ أن تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات في إنجلترا تعادل % 83 من تكلفة الوحدة المنتجة من الخمر وهذا يعني أن المنسوجات أرخص نسبيا في إنجلترا أي أنها تنتجها بتكلفة أقل نسبيا من البرتغال ولذا فإن إنجلترا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج المنسوجات حيث تنتجها بتكلفة أقل نسبيا.

3 2 حساب ميزة نسبية للخمر

التكلفة النسبية لإنتاج الخمر في إنجلترا = تكلفة إنتاج وحدة المنسوجات في إنجلترا / تكلفة إنتاج وحدة الخمر في إنجلترا

$$\text{التكلفة النسبية لإنتاج الخمر في إنجلترا} = 100/120 = 0.83$$

$$\text{التكلفة النسبية لإنتاج الخمر في البرتغال} = 90/80 = 0.89$$

يلاحظ أن تكلفة الوحدة المنتجة من الخمر في إنجلترا تعادل % 120 من تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات بينما تكلفة الوحدة المنتجة من الخمر في البرتغال تعادل % 89 من تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات، وهذا يعني أن الخمر أرخص نسبيا في البرتغال، أي أنها تنتجها بتكلفة أقل نسبيا من إنجلترا، ولذا فإن البرتغال تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الخمر حيث تنتجها بتكلفة أقل نسبيا.

ويتضح مما سبق أنه يوجد اختلاف في المزايا النسبية بين الدولتين لذا تقوم بينهما التجارة الدولية حيث تخصص إنجلترا في إنتاج وحدتين منسوجات وتخصص البرتغال في إنتاج وحدتين خمر، ويتم التبادل الدولي بينهما على أساس وحدة بوحدة ومن ثم بتحقيق مكسب من قيام التجارة الدولية لكل من الدولتين.

4 - نظرية قيم الدولية

قام جون ستيوارت ميل باستكمال النقص في نظرية ريكاردو فقد قام ميل بدراسة موضوع القيم الدولية أو بعبارة أخرى النسبية التي يتم على أساسها مبادلة سلعة¹ بسرعة¹.

حاول جون ستيوارت ميل بحث العوامل والقوى التي تحكم معدل التبادل الدولي والتي لم يتم التطرق إليها من قبل ريكاردو في نظرية الميزة النسبية وقد أوضح ميل أن القيم الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة

¹ سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص70.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية

إنتاجها بل يحددها المستوى الذي يتبادل في طلب كل دولة على سرعة الدولة الأخرى أو ما يطلق عليه المستوى التوازني لطلب المتبادل على السرعتين من قبل الدولتين.

ومعنى هذا أنه تتحقق الاستفادة المتبادلة من التجارة الخارجية عندما يتساوى طلب دولتين على سلع بعضها وفي حالة كون طلب إحدى الدولتين على سلع الدولة الأخرى أكبر فإنه يقلل من نفعها من التجارة الخارجية بسبب ازدياد وارداتها عن صادراتها مع هذه الدولة والعكس صحيح ويتم التوصل إلى المعدل التوازني عن طريق مرونة الأسعار التي تتساوى بين طلب وعرض الدولتين حتى يتحقق النفع المتساوي¹.

المطلب الثاني: النظرية النيو كلاسيكية

احتوت هذه النظرية على نظريتين هلم نظرية وفرة عوامل الإنتاج ليكشير أولين ولغز ليو نيف.

1- نظرية وفرة عوامل الإنتاج هيكشر وأولين:

رفض أولين الفروض التي تقوم على أساس أن العمل أساس لقيمة السرعة وأنه يجب تطبيق الأسعار وأثمان عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة فالتفاوت في قيمة السلع لا يرجع إلى التفاوت فيما أنفق على السرعة من عمل ولكن فيما أنفق من عناصر الإنتاج على السرعة وبين أن التجارة الدولية تقوم نتيجة للتفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج وإنما تقوم للتفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج وبالتالي في أسعار السلع المنتجة، ويرى أن سبب قيام التجارة الدولية بين الدول يرجع إلى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة، هذا الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج إنما يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، وينعكس هذا كله في الاختلاف في أثمان السلع المنتجة وهكذا سيوجد دول ستخصص في إنتاج سلع معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها وأن هذه الميزة ترجع لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها تقوم التجارة لاختلاف النفقات النسبية ثم يزداد طلب على منتجات كل دولة وتستفيد من مزايا الحجم الكبير للإنتاج وه كذا بتضافر العاملين، عامل وفرة الإنتاج وعامل الحجم اللطلي².

¹ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004، ص56.

² جمال الدين عويسات، مرجع سبق ذكره، ص31.

2- لغز ليو نتيف

قام هذا الاقتصادي بتطبيق اختبار لنظرية الحديثة لتجارة الخارجية على صادرات وواردات الو.م.أ لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج على أساس أن الو.م.أ تتمتع بوفرة في رأس المال وندرة في عنصر العمل، واستخدام "ليو نتيف" في هذا الاختبار أسلوب تحليل المستخدم المنتج وذلك لحساب رأس المال وكذلك العمل اللازم للانهاج في عدد من الصناعات الأمريكية، ووصل إلى نتيجة أن التجارة الدولية بين الو.م.أ والدول الأخرى إنما تقوم على تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال فطبقاً للنسبة فإن الو.م.أ لديها وفرة في العمل بالنسبة ل رأس المال، لأن العامل الأمريكي يحيط به تجريب وخبرة وتنظيم، فإن عنصر العمل هو المتوفر في الو.م.أ بالنسبة لعنصر رأس المال، إذا على أمريكا أن تصدر سرعاً ذات كثافة في عنصر العمل عالية بالنسبة لرأس المال وتستورد سرعاً ذات كثافة رأسلية عالية بالنسبة لعنصر العمل¹.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

بروز نظريات حديثة ارتكزت معظمها على تعميق منطق التمايز والاختلاف في جانب العرض وبعضها اعتمد جانباً مخالفاً في جانب الطلب.

1 - المدخل المرتكز على جانب الطلب: وتشمل أهم النظريات التي ارتكزت على جانب الطلب.

❖ نظرية ليندر

تحليل ليندر: يرى ليندر أن تغيير التجارة الخارجية باختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ في هدرجة كبيرة، حيث أنه يقوم التبادل الدولي إلا بالنسبة لبعض أنواع السلع فقط، وهذا لا يعني أن اختلاف نسب عناصر الإنتاج لا قيمة له على الإطلاق في تفسير التبادل الدولي، ولقد فرق "ليندر" بين نوعين من السلع المنتجة الأولية والسلع الصناعية، فبنسبة للمنتجات الأولية يرى "ليندر" أن تبادلها يعطى طبقاً للميزة النسبية، أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى أن الأمر أكثر تعقيداً فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات المحتملة والواردات المحتملة وهناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد الصادرات الفعلية والواردات الفعلية كحجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة، أما الواردات المحتملة لبلد ما يتحدد بالطلب المحلي عند الأسعار الجارية، في حين أن الصادرات والواردات الفعلية هي محصلة ما يسميه القوى الخالقة للتجارة والقوى المعوقة للتجارة.

¹ جمال الدين عويسات، مرجع سبق ذكره، ص 31.

القوى الخالقة للتجارة تتمثل في:

-عنصر المنافسة الاحتكارية.

-اختلافات في درجة تمثيل الطلب للمنتجات المختلفة في بلدان مختلفة.

-اختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة للسمع ذات الطلب المتداخل في البلدين.

أما القوى المعوقة للتجارة هي:

-عامل المسافة.

-نفقات النقل

-القيود المفروضة على التجارة¹.

2- المدخل المرتكز على جانب العرض : تعددت المداخل في جانب العرض المقدمة من قبل

الاقتصاديين المهتمين بالموضوع نوجزها فيما يلي:

❖ نظرية الفجوة التكنولوجية:

يرتكز نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسير لنمط التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج، تمكنها من إنتاج سلع جديدة، أو منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات بنفقات إنتاجية من الدول ويعتمد posner وهو مؤسس نموذج الفجوة التكنولوجية على مصطلحين " فجوة الطلب " و "فجوة التقليد " حيث يقصد بفجوة الطلب تلك الفترة الزمنية بين ظهور إنتاج سرعة خلال دورة المنتج².

❖ نظرية دورة المنتج

لقد استطاع فرنون على الإشكالية المتمثلة في أن بوزنر لم يبحث عن تفسير الكيفية التي ستحقق بها التجديد في هذه الدولة من خلال مقالة نشرت سنة 1966 واسترشد ذلك بسلع الاستهلاك التي يطرأها ذو الدخول المرتفعة

¹ محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 1993، ص81.

² المرجع نفسه، ص81.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية

أو بالسرعة التي تسمح بإحلال رأس المال محل العمل وبوضوح في نموذج هـ عن الو.م.أ والذي أسماه "دورة المنتج" إن المنتج يكن جديدا في البداية ثم ينتشر في الدول الصناعية الأخرى ثم يصبح نمطيا بهذلك ويظهر الشكل التالي نماذج التبادل الممكن من خلال حياة المنتج الجديد في أمريكا¹.

¹ فريجي ابتسام، نوار إيمان، مرجع سبق ذكره، ص22.

المبحث الثالث : عوامل ومخاطر التجارة الخارجية

المطلب الأول : العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية

تتأثر التجارة الخارجية بجملة من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف فهي عوامل مترابطة متفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى¹:

1 - عوامل طبيعية:

1-1- اختلاف الشروات الطبيعية: حيث يكون لدى بعض الدول وفرة فيها دون الأخرى وهذا ما يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية فالدول التي اخذ فيها هذا التركيز في مصادر الشروة شكل مواد أولية صناعية أدخلت كثيرا من التنوع على صادراتها ، بينما الدول التي اخذ فيها هذا التركيز شكل مواد أولية زراعية وإنتاج غذائي لم تستطع أن تسلك نفس السبيل خاصة و أنها كانت في مرحلة مبكرة من تاريخها خاضعة للاستعمار الأجنبي .

1-2- حجم الدولة: هو المساحة الجغرافية التي تشغلها الدولة و الذي يؤثر في التجارة الخارجية عن طريق تأثيرها على درجة تكامل الموارد الطبيعية و البشرية بالنسبة للدولة بالإضافة إلى ما يوفره ذلك الحجم من مزايا الإنتاج الكبير.

1-3- المناخ: له اثر في تكاليف الإنتاج بصفة عامة و نفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة من حيث التباين في درجة الحرارة و متوسط كمية الأمطار و الرطوبة من دولة إلى أخرى ، إلا أن هذا العامل بدأ يضعف تدريجيا بسبب التقدم العلمي فقد أصبح من الممكن إحداث تغير مصطنع في الظروف المناخية لتتلاءم و الظروف الإنتاجية المطلوبة إضافة إلى إحلال بعض المنتجات الصناعية محل المنتجات الزراعية .

2 - عوامل اقتصادية

1-2- التكاليف و الأسعار: بمعنى مدى ما يتكلفه كل عنصر من هذه العناصر الداخلة في التجارة و في ضوءها تتحدد الأسعار الخاصة بالتبادل على مستوى العالم حيث أن ارتفاع تكاليف السلع المنتجة يؤدي إلى زيادة أسعارها فالسلع التي تنتج بتكاليف منخفضة و تباع بأسعار منخفضة تكون أكثر طلبا من الأخرى ذات

¹ شخحي حفيظة، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي " المنظمة العالمية للتجارة" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012، ص ص 45، 46.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية

التكاليف والأسعار المرتفعة أي أن قدرتها على المنافسة تتحدد في النهاية بالسعر كأحد العوامل المؤثرة على الطلب.

2-2- الجودة: يرتبط هذا العامل بالمنافسة في الأسواق العالمية التي تتأثر بصفة دائمة بالتطورات التكنولوجية الحديثة التي تجعل هناك فروقا في الجودة لنفس السلعة المنتجة في أماكن مختلفة من العالم .

2-3- التخزين: كلما كانت السلعة قابلة للتخزين بحيث تحقق المنفعة الزمنية كلما زاد حجم التبادل التجاري في هذا النوع من السلع نظرا للوقت الذي يستغرقه نقل السلع و ما يترتب عليه من تلفها إذا كانت خواصها لا تسمح بالبقاء فترة أطول.

2-4- التمويل: أي تبادل بين الدول يعتمد على التمويل فإذا وجدت المؤسسات المالية و البنوك على مستوى العالم فإن هذا يؤدي إلى زيادة حجم التجارة الخارجية في السلع والخدمات، أما إذا لم توجد بنوك أو معاملات مصرفية بين الدول فإن هذا يقلل من حجم التبادل التجاري.

2-5- الندرة النسبية: بمعنى عدم وجود حجم معين من السلع و الخدمات لدى الدول يتناسب مع احتياجاتها الخاصة فالفاوت بين المعروض و المطلوب من مختلف السلع و الخدمات يولد حاجة الدولة لاستيراد حاجاتها أو تصدير ما يفيز عن حاجاتها .

2-6- الرواج والكساد الاقتصادي: الرواج الاقتصادي يؤدي إلى إنعاش الطلب على مختلف منتجات الدول وبالتالي زيادة حجم التجارة الخارجية بينما يحدث العكس في حالة وجود كساد اقتصادي .

2-7- نفقات النقل: تؤثر نفقات النقل في حجم التجارة الخارجية حيث أن التقدم العلمي في قطاع النقل وانخفاض نفقاته بالنسبة لنفقات الإنتاج الإجمالية يمكن أن يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الخارجية بإدخال سلع جديدة في التبادل الدولي كانت نفقات النقل المرتفعة تحول دون تداولها تداولاً مربحاً.

3 - عوامل أخرى

3-1- الظروف السياسية: يلعب العامل السياسي دوراً كبيراً في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول المتعاملة في التجارة الخارجية فعادة ما يكون الميل للتعامل مع الدول المستقرة سياسياً وتجنب مناطق الإضراب السياسي والحروب التي تهدد فيها مصالح المتعاملين.

3-2- الإجراءات الإدارية: يقصد بذلك عدم وجود مشاكل أو معوقات جمركية أو بيروقراطية ترتبط بدخول و خروج السلعة وهي تعطل وصول السلعة إلى المستهلك وكلما كانت الإجراءات سهلة وميسرة كلما شجعت الصادرات والتبادل التجاري بصفة عامة.

3-4- الإضرابات العمالية: تؤدي بطبيعة الحال إلى توقف الإنتاج في الصناعة التي تتعرض له وتتحدد الخسارة في الإنتاج تبعاً لطول مدة الإضراب واتصالها بالصادرات أو الواردات .

3-5- اختلاف الأذواق: تنشأ الاختلافات في الأذواق بين أبناء البلدان مختلفة بسبب عوامل عديدة مثل اختلاف العادات و التقاليد الاجتماعية واختلاف الأديان و العقائد أو اختلاف البيئة الجغرافية أو درجة التقدم العلمي والاتجاهات الثقافية ، معرفة الأفراد بتلك الاختلافات ورغبتهم الغريزية في التقليد و المحاكاة كثيراً ما يدفعهم لاستبدال بعض السلع التي اعتادوا عليها بسلع أجنبية فيؤدي ذلك إلى حركة الواردات و بالتالي التأثير في حجم التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: مخاطر التجارة الخارجية

النشاطات الاقتصادية المتزايدة التي تمارس في إطار التجارة الخارجية معرضة للعديد من المخاطر و يمكن تعريف الخطر بأنه خسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير ، هذه المخاطر لا يكون مصدرها المتعاقدين فقط بل كذلك الظروف الاقتصادية والسياسية للبلدين و في ما يلي أهمها¹:

1- خطر عدم التسديد : هو راجع لعدم قدرة أو رغبة المستورد في السداد و هناك حالتين:

1-1- خطر العجز البسيط: هو رفض المشتري الدفع عند تاريخ الاستحقاق وفي هذه الحالة يمنح للمشتري فترة معينة تسمى "الأجل المشكل للكارثة" و هي عادة ستة أشهر هذه المدة الإضافية تسمح للمشتري بتسديد ديونه في حالة مواجهته لصعوبات أو مشاكل البيروقراطية.

1-2- خطر عدم القدرة على الوفاء: راجع لقلة الإمكانيات المالية لدى المشتري حيث لا يمكن له تنفيذ التزاماته و هذا يكون في حالة الاعتراف قانونياً بإفلاس المشتري .

¹ شلخي حفيفة، مرجع سبق ذكره، ص ص 47، 48.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية

2 **خطر الصرف:** يعرف بأنه الخطر المرتبط بالعمليات التي تجري بالعمولات الأجنبية نتيجة تغير معدلات صرف هذه العمولات مقابل العملة الوطنية و يترجم خطر الصرف بإحدى الحالتين إما ربح أو خسارة، مخاطر الصرف المقصودة هي بالطبع خسارة سعر الصرف التي يتعرض لها كل من المصدر و المستورد .

1-2: **خطر الصرف بالنسبة للمصدر:** يتعرض المصدر لخطر الصرف إذا كان العقد ينص على أن يتم الدفع بعملة أجنبية فإذا انخفضت قيمة العملة الأجنبية مقارنة بالعملة الوطنية للمصدر فإن هذا الأخير سيتحصل على قيمة مالية أقل من القيمة التي تم الاتفاق عليها و بالتالي سيتحمل خسارة الصرف.

2-2- **خطر الصرف بالنسبة للمستورد:** المستورد في بعض الأحيان مجبر على قبول الدفع بعملة المصدر لذلك فهو الأكثر عرضة لتحمل خسارة الصرف.

3 **-الخطر الاقتصادي:** هو خطر متعلق بتطور الوضعية الاقتصادية والمحلي أو العالمية و تنعكس مباشرة على تكلفة إنتاج السلع المطلوبة مثل ارتفاع غير متوقع في تكاليف شراء اللوازم الضرورية للسلع الموجهة للتصدير حيث أن ارتفاع سعر الشراء قد يدفع بالمؤسسة المصدرة إلى البيع بالخسارة .

4- **الخطر السياسي:** هو بصفة عامة عدم إمكانية دفع المشتري بسبب عوامل سياسية و يغطي مجالا واسعا مثل:

4-1- **عجز المدين العمومي:** في هذه الحالة المشتري هو هيئة دولة تضم معها المؤسسات العمومية و هيآت الدولة و الجمعيات المحلية أو إدارات عمومية أخرى ، هذا الخطر يتمثل في رفض الهيئة العمومية الدفع عند تاريخ الإستحقاق دون سبب حقيقي .

4-2- **خطر الكوارث:** تنقسم عادة إلى فئتين الناتجة من أعمال الإنسان (الحروب الأهلية، الثورات...) والناتجة من الكوارث الطبيعية (الفيضانات، الزلازل، البراكين...) وهذه الظواهر نادرة ولكن متوقعة .

4-3- **قرارات حكومية:** يخص الأمر القرارات الحكومية التي يمكن أن تعرقل أو تمنع تطبيق العقد ، من بين هذه القرارات :

- نشر قوانين جديدة يمكن ان تغير شروط العقد و بالتالي عدم إمكانية تطبيقه جزئيا أو كليا.

- إلغاء رخص الإستيراد أو تقليصها من ناحية كمية السلع المستوردة.

- رفض التعامل مع بلد معين.

4-4- خطر عدم التحويل: يرتبط هذا النوع من المخاطر بظروف لا دخل للطرفين المتعاقدين فيها و يكون نتيجة ظروف سياسية أو تشريعات بلد إقامة المشتري تهدف إلى توقيف أو تأجيل عملية تحويل العملة الصعبة إلى الخارج.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري للتجارة الخارجية، حيث تطرقنا لمفاهيم التجارة الخارجية وأهم نظرياتها، حيث نادى كل من رواد المدرسة الكلاسيكية بالحرية المطلقة للتجارة الخارجية انطلاقاً من مجموعة الفروض تمثلت أساساً في سيادة المنافسة التامة وعدم إمكانية عناصر الإنتاج من التنقل دعمها في ذلك رواد المدرسة النيوكلاسيكية ولكن اختلفوا معهم في طرق التحليل وأسباب التبادل الدولي.

الفصل الثالث

الصناعات الغذائية ودورها في ترقية التجارة الخارجية

من 2005 إلى 2017

تمهيد

إن فرع الصناعات الغذائية كغيره من الصناعات الأخرى، له أهمية بالغة في القطاع الاقتصادي، فالغذاء هو أول مقومات الحياة وعدم توفره سيؤدي إلى الاضطرابات والفوضى وإحلال الموازين، لذلك فإن توفر صناعات غذائية تلبي حاجات المواطنين بالصورة المطلوبة وبأسعار تناسب دخولهم يعتبر من أهم انشغالات الحكومة.

إن آفاق الصناعات الغذائية يفرض ضرورة تدخل الدولة أكثر من أي وقت مضى لدعم الفرع الصناعي وتمكين المستثمرين في هذا القطاع باستثناء مصانع تساهم مساهمة فعالة في الاقتصاد، قصد إحداث مناصب شغل جديدة، إلى جانب مساهمتها في تشجيع القطاع الزراعي وبالتالي تحريك الصناعة الجزائرية ككل.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى ثلاثة مباحث تحت عناوين هي:

المبحث الأول: واقع الصناعات الغذائية في الجزائر

المبحث الثاني: آفاق الصناعات الغذائية والعراقيل التي تواجهها

المبحث الثالث: توجه مؤسسات الصناعات الغذائية الجزائرية نحو التصدير والإستيراد

المبحث الأول: واقع الصناعات الغذائية في الجزائر

تعمل الجزائر منذ الاستقلال على تشييد نظام سياسي واقتصادي يتماشى مع متطلبات السوق الذي يشهد حركة ديناميكية جد متسارعة في كل المستويات من خلال مجموعة من الإصلاحات التي كان لها اثر على الاقتصاد الوطني بصفة عامة والمؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة، وهذا من أجل التأقلم مع الانفتاح الاقتصادي للدولة، و تعتبر الصناعات الاقتصادية الغذائية أحد النماذج الأساسية حيث تتميز بنسيج مختلف من المؤسسات في جميع الأنشطة المكونة لها مثل المطاحن، إنتاج الحليب، المشروبات الغازية ... الخ، أين عرفت تطورات مختلفة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الأول: الصناعات الغذائية في الجزائر و مراحل تطورها.

بعد الاستقلال عرف الاقتصاد الجزائري حالة مزرية، سارعت السلطات بوضع سياسات إرادية للصناعة الوطنية، ورغم أن هذه المحاولات كانت بسيطة وارتجالية إلا أنها شكلت بداية للصناعة وخلال هذه المرحلة التي شهدت بناء قاعدة للصناعات الغذائية، مبنية على أساس بعض المشاريع المبرمجة في مخطط قسنطينة، وكان الهدف من ذلك هو إنشاء وحدات إنتاج من الصناعات الغذائية التابعة للشركات الأم في فرنسا، وهذا بسبب قربها من المواد الخام الزراعية، إلى جانب التنظيمات التي عرفها هذا الفرع على غرار باقي الفروع الصناعية الأخرى، وتم إنشاء شركات لإنتاج وتوزيع السلع الغذائية عبر التراب الوطني¹.

بالإضافة إلى ذلك فإن أهداف التنمية بعد الاستقلال كانت ترمي مباشرة إلى تحسين مستوى المعيشة وحل مشكلة البطالة عن طريق التصنيع، و لهذا كانت سياسة التصنيع في هذه المرحلة متمثلة في إتباع إستراتيجية عمالية كثيفة ما جعل الاهتمام منصبا على الصناعات الخفيفة وخاصة فرع الصناعات الغذائية وما يكتسبه من أهمية اجتماعية واقتصادية، الأمر الذي جعل الصناعة تحظى باهتمام من طرف الدولة خلال هذه المرحلة بالرغم من أنها لم تستغل من طاقتها الإنتاجية نتيجة لعوامل مختلفة يمكن ذكر أهمها²:

- نقص رأس المال.
- قلة اليد العاملة الفنية المدربة.
- نقص المواد الأولية الممونة لهذه الصناعات و بالخصوص منها الزراعية.

¹ فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص60.

² فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية دراسة حالة الجزائر 1962-1995، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 1999، ص5.

وبعد أحداث 1965 وتغير الجهاز التنفيذي على رأس الدولة، تبنت الجزائر النموذج الاشتراكي وأرست قواعد القطاع الصناعي على أسس نظرية "الصناعات المصنعة" وما لا شك فيه أن جهود الدولة كانت جبارة حيث قامت بضخ 50 مليار دينار جزائري ما بين سنة 1967-1977 للقطاع الصناعي والذي يضم من أبرز فروع الصناعات الغذائية، إلا أن التوجه الجديد للدولة الجزائرية كان نحو ترسيخ إستراتيجية صناعية تعتمد على الصناعات الثقيلة كهدف من الأهداف السياسية لمسيرة التنمية الاقتصادية وعرف قطاع الصناعات الثقيلة وبالخصوص الصناعات البترولية الاستحواذ على مبالغ استثمارية عالية، و هذا من اجل الحصول على موارد مالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونتج عن هذا التوزيع للاستثمارات إختلالات ليس على مستوى القطاعات فحسب بل حتى بين فروع القطاع نفسه، كما حدث في القطاع الصناعي وأهمل فرع الصناعة الغذائية الذي حصل على إعتمادات استثمارية لا تتجاوز في معظمها نسبة 05% من إجمالي الاستثمارات الصناعية، وكان لهذا الإهمال انعكاس سلبي في تغطية الطلب الكلي للسلعة الغذائية الضرورية، وكان الإنتاج المحلي في كثير من السلع الضرورية من الدرجة الأولى لا يتعدى نسبة تغطية للطلب الكلي 40%. ونجد بالمقابل تأثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق استثمارات الدولة المتزايدة حيث بلغ المعدل السنوي لنمو هذا الدخل النقدي خلال المخطط الثلاثي 08.1%، و خلال الربع الأول 10.6% وخلال الربع الثاني 17.6% ويعتبر هذا النمو السريع في دخول العائلات النقدية عن ارتفاع سريع في قدرتها الشرائية وبالتالي على طلبها للسلع الاستهلاكية و بالخصوص السلع الغذائية¹.

كما تميزت هذه المرحلة بإهمال القطاع الفلاحي الذي لم ينل حجم الاستثمارات الكافية له، وكان لها انعكاس سلبي على إمداد فرع الصناعات الغذائية بالمواد الأولية وتسبب في بعض الحالات إلى غلق مؤسسات إنتاجية وتحويلها إلى مستودعات.

أما المرحلة الثانية 1980-1989، والتي عرفت مخططات تنموية تهدف إلى إصلاح بعض الإختلالات الناتجة عن الإستراتيجية المعتمدة في المخططات التنموية السابقة، وبالخصوص في جانب إهمال الصناعات الخفيفة والقطاع الفلاحي، واعتمدت الدولة سياسة استثمارية جديدة تمكن من ترقية قطاع الهياكل الأساسية، وتشجيع التنمية في قطاعين الزراعي والري، أما بالنسبة للصناعة فقد أعطت الأولوية للصناعات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة، ولا تستلزم تكنولوجيات عالية للتطور، واستحوذت الصناعات الغذائية خلال المخطط

¹ فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص63.

الخماسي الأول على أكبر مبلغ من الاستثمارات، مقارنة بالفروع الصناعية الأخرى وهذا قصد مواجهة الطلب المتنامي للسلع الغذائية.

والنتيجة العامة التي يمكن استخلاصها، أن فرع الصناعات الغذائية لم يحض بالأهمية البالغة خلال المخططات التنموية للفترة المدروسة، ماعدا المخطط الخماسي الأول، حيث استحوذ على أكبر مبلغ من الاستثمارات بالنسبة للصناعات الغذائية، و هذا حسب اعتقادنا راجع إلى دفع الدولة خلال كل سنة فاتورة عالية بالعملة الصعبة من أجل تغطية الطلب على السلع الغذائية.

كما أن مرحلة 1990-1995 تميز هيكل الصناعات الغذائية في الجزائر في إطار الانفتاح الاقتصاد الجزائري والتحول إلى اقتصاد السوق بظهور وانتشار نسيج ديناميكي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في مجالات وفروع متنوعة منها الإنتاج الحيواني، منتجات الصيد البحري، الإنتاج النباتي، الأنشطة المتعلقة بتحويل المواد النباتية والحيوانية، المطاحن، الحليب ومشتقاته، الحلويات والبسكويت، تصفية و تكرير الزيوت، سكر، المياه المعدنية، المشروبات المختلفة، إلى جانب التدخل في مجال خدمات حفظ المنتجات الغذائية، التغليف وتوضيب السلع وتوفير شروط الإنتاج الملائمة تميزت هذه الصناعات بالتمركز في المناطق ذات البنية التحتية الملائمة القريبة من الأسواق الحضرية الكبرى ذات معدلات الاستهلاك المرتفعة¹. كما شهدت هذه الفترة جملة من الإصلاحات تهدف لتحفيز الصناعات الغذائية الوطنية²:

- استصلاح أراضي جديدة وتطوير الري والاستغلال الأمثل للموارد.
- تطوير أنشطة مدججة في المناطق الريفية.
- تحسين مداخيل الفلاحين.
- وضع سياسة أسعار تحفز على إنتاج الزراعات الإستراتيجية.
- وقد كانت أولوية هذا المخطط ما يلي:
 - تنظيم الاقتصاد الوطني.
 - تطوير القطاع الفلاحي والري.

¹ بولخفة عبد الله، غمراني صالح، مرجع سبق ذكره، ص 50، 51.

² ذهبية لطرش، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 5، 2015، ص5.

مما سبق ذكره لازال لم يتحقق في كثير من الوحدات الإنتاجية الاعتماد على المنتج الوطني، بل دائما تلجأ الدولة إلى الاستيراد من الخارج وبخاصة الحبوب المتمثلة في القمح الصلب واللين، وهي ذات الاستهلاك الواسع في المجتمع الجزائري إلى جانب مادة الحليب سواء الطازج أو الجاف الذي كان يعرف عجزا مستمرا، وأصبحت المؤسسات العمومية عبئا على كاهل الدولة.

المطلب الثاني: ملامح قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر.

يضم فرع الصناعات الغذائية عدة شعب، تتفاوت نسبة مساهمتها في أداء القطاع حسب تطور النمط الغذائي للمجتمع الجزائري، الذي شهد تحولات جذرية في السنوات الأخيرة، تبعا للتطور السوسولوجي الذي عرفته العائلة الجزائرية التي انتقلت من نمط استهلاكي تقليدي بعد الاستقلال إلى نمط استهلاكي حديث في العشرينين الأخيرتين نتيجة تأثرها بنموذج الحياة الغربي، وعموما يمكن تقسيم الشعب الصناعية لفرع الصناعات الغذائية وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (03): حصيلة النشاطات بشعب فرع الصناعات الغذائية

الزيت والدهون	السكريات	المواد الغذائية	الطحين	المصبرات	المشروبات	الحليب ومشتقاته
الزيت	الشوكولاتة	العجائن	الدقيق	الطماطم	شراب الليمون	الجبنة
خروب ولب	السكريات	الغذائية	الطحين	الهريسة	شراب غازي	الياغورت
الزيتون	حلويات	عطور غذائية	الدقيق	السمك	الصودا	مواد حليبية
زيت الزيتون	حلويات	خضر وفواكه	الاصطناعي	الخضر	العصير	
الخل	جافة	التمور	القهوة	الزيتون	شراب غير كحولي	
			علف خليط	المصبرات	مياه معدنية	
					كوكتال	
					مشروبات أخرى	

المصدر: وزارة الصناعة، تقرير خاص بالثلاثي الأول لسنة 2001

من خلال الجدول رقم (01) يمكن التطرق إلى أهم الفروع الممثلة للصناعات الغذائية وهي كالتالي:

1- فرع المطاحن:

يضم فرع المطاحن السلع الناتجة عن عملية طحن الحبوب من طرف مطاحن متخصصة و ينتج عن هذه العملية مواد نصف مصنعة لتستعمل كمدخلات لعمليات إنتاج مواد موجهة للاستهلاك النهائي وذلك بتحويل القمح الصلب واللين من أجل الحصول على سلعة السميد والفرينة، و استمرت سيطرة القطاع العام على فرع المطاحن حتى سنة 1993، عن طريق خمسة مؤسسات جهوية وهي كالتالي:

- ❖ الرياض سطيف.
- ❖ الرياض الجزائر.
- ❖ الرياض قسنطينة .
- ❖ الرياض تيارت.
- ❖ الرياض سيدي بالعباس.

بعد سنة 1993 بدأ القطاع الخاص يستثمر في هذا الفرع وبين سنتي 1993 و1997 تم إنجاز العديد من المؤسسات التابعة للقطاع الخاص، حيث أصبح عدد المؤسسات المتخصصة في عملية التحويل الأولي للحبوب 74 وحدة تابعة للقطاع العام والخاص، كانت قدرة الإنتاج لهذه الوحدات تقدر بحوالي 2750000 طن سنويا من مادة السميد و1500000 طن سنويا من مادة الفرينة¹.

إن تدهور الإنتاج في القطاع العمومي للسميد والدقيق المحتكر من طرف مؤسسة الرياض التي تعرف هي الأخرى، مشاكل ومعوقات حيث تواجه منافسة قوية من قبل مؤسسات القطاع الخاص، سواء من حيث عددها أو طاقتها الإنتاجية، أما فيما يتعلق بمعالجة القمح الصلب فقد ارتفعت إلى غاية سنة 2003 مقارنة بسنة 1999 بما يفوق الضعف ونفس الشيء يمكن قوله على القمح اللين، حيث زادت قدرات هذا القطاع بما يفوق أربع مرات القدرات الجاهزة في 1998، حيث انتقل من 5100 قنطارا معالجا من القمح الصلب سنة 1998 إلى 29100 قنطار سنة 2003.

¹ كينو عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص79.

2- فرع الزيوت:

تضم مجموعة الزيوت التي يتم استخراجها من البذور الزيتية سواء تم ذلك بطريقة تقليدية (عن طريق العصر الميكانيكي) أو بطرق صناعية (و التي تستخدم فيها المذبذبات الكيماوية كالهيكسان)، أما في الجزائر فقد شهد إنتاج الزيوت منذ السبعينيات احتكار "المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة" ثم تكلفت بذلك مؤسسة SOGEDIA حتى سنة 1982 أين أوكلت المهمة إلى "الشركة الوطنية للمواد الدسمة"، و قد تميز هذا الفرع هو الآخر خلال المراحل التنموية التي عرفتتها البلاد بضعف المنتج والذي لا يغطي سوى حاجيات البلاد بنسبة 8 بالمائة، ورغم هذا فإن القطاع الخاص شهد عن طريق مؤسسة CEVITAL تطورا ملحوظا فإن سعة تحويله وإنتاجه للزيت الصناعي بلغت متوسط معدل سنوي خلال الفترة 1995-2004 مقدار 500000 ألف طن، بالمقابل فإن القطاع الخاص سجل خلال نفس الفترة متوسط معدل إنتاج قدره 320.000 طن في السنة، وهذا ما يبين دور المؤسسة الخاصة في تموين حاجيات السوق الوطنية رغم العجز المسجل، و الشيء الملاحظ في هذا الفرع رغم الطلب المتزايد على هذه المادة فإن المؤسسات العامة أو الخاصة لم تتمكن من تغطية العجز المسجل، تاركة المجال للسلع الأجنبية المستوردة، وهذا حسب اعتقادنا يرجع إلى ندرة المادة الأولية و ارتفاع تكاليفها في السوق العالمية¹.

3- فرع الحليب ومشتقاته

بالنسبة لفرع الحليب ومشتقاته عرف هو الآخر تطورا ملحوظا بالنسبة للقطاع الخاص خلال الفترة (1995-2004)، من خلال التشجيعات التي منحتها الدولة لهذا الفرع، عبر استيرادها لمحولات وجمع الحليب عبر كافة الوطن، أين ساهم مساهمة قبوله حيث أنشأت 1000 وحدة عبر التراب الوطني إلى جانب 22 مصنعا للحليب و مشتقاته، وهذا بطاقة إنتاج قدرها 0.9 مليار / لتر في السنة، لكن يبقى القطاع العام والمشكل من 18 مصنعا بسعة يقدر معدلها خلال الفترة (1995-2004) بمقدار 1.5 مليار / لتر في السنة، إلا أن مساهمة القطاع الخاص والعام لم تكن في المستوى المطلوب بالنظر للطموحات والأهداف المسطرة من قبل السلطات، حيث يبقى هذا الفرع من الصناعات الغذائية يعاني من قلة العتاد من جهة، وحدثته، إلى جانب قلة المواد الأولية، هذا ما كان له أثر سلبي في تطور الإنتاج، مما زاد من إيرادات هذا المنتج وحسب إدارة الفلاحة فإن الفرد الجزائري الذي يستهلك ثلاث لترات من الحليب فمنها 2 لتر مستوردة، وتعتبر الجزائر من أكبر بلدان المغرب

¹ فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية و الإجتماعية للصناعات الغذائية دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 197.

العربي من حيث استهلاك الحليب والذي و الذي يقدر بمعدل 100 لتر/ مواطن، مقابل 80 لتر في المغرب و70 لتر في تونس، حسب تقرير وزارة الفلاحة لسنة 2006¹.

إن محدودية الإنتاج وتراجع إنتاج الوحدات العمومية و تباطؤ عملية الخوصصة للبرنامج الذي يشكل مصانع الحليب، فإن الإنتاج الوطني أصبح غير قادر على تغطية الطلب الوطني، رغم التحفيز التي تقوم بها السلطات العمومية، وهذا لضمان إنتاج وطني ب 5.4 ملايين طن، أي إمكانية تلبية 90% من الحاجيات وهو البرنامج الذي تأمل وزارة الفلاحة تحقيقه لكن نظرا للمشاكل التي يعرفها القطاع فإنه يبقى صعب التحقيق وهذا لتراجع مستوى إنتاج الحليب وبالخصوص على مستوى الوحدات العمومية.

وهذا ما سيؤدي في المستقبل إلى ارتفاع احتياجات الجزائر من هذه المادة الغذائية والتي تعتبر أساسية

بالنسبة للمستهلك الجزائري

4- فرع السكر

يعتبر فرع السكر من فروع الصناعات الغذائية التي تتطلب أموالا ضخمة للاستثمار إلى جانب هناك مخاطر استثمارية أخرى متعلقة بالمنتج كون المادة الأولية لهذا المنتج لا تتوفر في الجزائر وتخضع إلى إجراءات السوق العالمية المعقدة، و المؤسسة الخاصة التي تنشط في هذا المجال هي مؤسسة حيث وصل معدل انتاجها خلال فترة 1995-2004 إلى 500000 طن سنويا، وهي موزعة على ثلاث مناطق في الجزائر (الجزائر العاصمة، بجاية، عنابة) وهذه الوحدات متخصصة في تحويل السكر، ورغم هذا فإن معدل انتاجها يفوق معدل إنتاج القطاع العمومي والذي وصل في نفس الفترة إلى 240.000 طن، وهذا من طرف مؤسستين عموميتين وبالنسبة لطاقة الإنتاج للقطاع الخاص والعمومي تصل إلى 74000 طن سنويا وأن العجز المقدر في هذا المنتج هو نسبة 25% مع العلم أن استهلاك السكر في الجزائر يتزايد بمعدل قدره 8% طن سنويا.

5- فرع المشروبات الغازية

هذا الفرع يهتم بالإنتاج وتوزيع المشروبات الغازية وغير الغازية حيث عرفت هذه الصناعة تطورا ملحوظا خاصة في سنوات التسعينات وذلك نظرا لتزايد الطلب المحلي، فبعد أن كان الطلب على المياه المعدنية يقدر بأقل من 60 مليون لتر في سنة 1980 أصبح يقدر ب 1.5 مليار لتر في سنة 2004، وبالنسبة للمشروبات الغازية

¹ كينو عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 81.

فقد قدر الطلب المحلي عليها في سنة 2004 ب 750 مليون لتر، وعرف هذا الفرع تقلص في عدد المجمعات العمومية وإقبال كبير من المستثمرين الخواص سواء المحليين أو الأجانب الذين وصلت نسبة تغطيتهم 95% من سوق المشروبات، حيث بلغ عدد الوحدات في سنة 2004 في القطاع الخاص:

-35 وحدة للمياه المعدنية.

- 235 وحدة لإنتاج المشروبات الغازية.

- 44 وحدة لإنتاج العصير.

-800 وحدة لصناعة القارورات بمختلف أنواعها.

في المقابل يشهد القطاع العمومي تدهورا مستمرا، حيث لم يبق إلا مجمعان فقط تحت هيكلية " الديوان العمومي لتسويق المشروبات " أما أهم المؤسسات الخاصة التي تنشط عبر التراب الوطني، وهي تضمن تغطية كاملة لاحتياجات السوق تتمثل في:

هذا بخصوص المياه المعدنية، أما المشروبات الغازية التي تعرف هي الأخرى تطورا ملحوظا وصل إلى درجة التصدير عند بعض الخواص، حيث تمكنت مؤسسا حمود وايفري من اقتحام الأسواق الأوروبية وبالضبط فرنسا وإسبانيا، وهذا يعتبر عاملا مشجعا لقدرة المنتج من منافسة المؤسسات الأجنبية بفعل تطوير وسائل الإنتاج، و كذلك استعمال المعايير و المواصفات العالمية.

6- فرع مصبرات الطماطم

يضم هذا الفرع عملية تصبير الطماطم، ورغم التحسن الذي تعرفه زراعة الطماطم إلا أن هذا المنتج يقوم بتغطية الطلب المحلي من 40% خلال الفترة 1985-1989 إلى متوسط قدره 60% خلال الفترة 1995-2000، هذا التحسن يرجع إلى زيادة المساحة المزروعة وخاصة بعد لجوء الفلاحين إلى البيوت البلاستيكية أو الاستثمار بالصحراء وبالضبط في ولاية ادرار.

المطلب الثالث: أهمية الصناعة الغذائية في الاقتصاد الجزائري

تعد الصناعات الغذائية من بين القطاعات الإستراتيجية الحساسة والأكثر حيوية وديناميكية في الاقتصاد الوطني، فهي تشارك في تكوين الثروة للدولة وكذلك في توفير الغذاء الذي أصبح يتميز بفاخرة باهظة الثمن، ومن أبرز ما يتأثر به الاقتصاد الوطني.

يعود الاهتمام الحكومي المتنامي اتجاه هذا القطاع الحيوي لعدة أسباب أهمها¹:

- لأن هذا القطاع يمثل الأمن الغذائي للوطن، هذا إن أردنا تفادي المصطلحات الوهمية التي لا يمكن حاليا للدولة مثل الجزائر بلوغها في هذه الظروف المحلية والدولية كالاكتفاء الذاتي.

- أما بالنسبة لأهمية الصناعات الغذائية في قطاع الصناعة فقط فهي تمثل تقريبا 31.5 بالمائة أي تقريبا 145 مليار دينار من القيمة المضافة للصناعة.

- لأن مشاركة قطاع الصناعات الغذائية في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني مهمة جدا، بمقدار ما يعادل 627 مليار دينار أي ما يمثل 38.5% من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.

- ارتفاع الفاتورة الغذائية التي تستمر في التزايد في قيمتها خاصة، يحتم على الدولة وضع إستراتيجية تنافسية للرفع في أداء المؤسسات الغذائية المحلية كما ونوعا من أجل خفض من عبء الواردات وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، كما أن فرع الصناعات الغذائية يمثل 28% من الواردات الصناعية الكلية، وتتكون هذه الواردات الغذائية غالبا من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع مثل القمح، السكر والزيت.

إن أبرز ما يتأثر به الاقتصاد الوطني في فرع الصناعات الغذائية ما يلي:

1 - الصناعات الغذائية والتشغيل:

إن ما ميز الفترة 2000-2004 هو الاستقرار السياسي والأمني الذي بدأت تعرفه البلاد، إلى جانب الاستفادة من ظرف مالي مناسب من خلال ارتفاع وتطور أسعار السوق البترولية الدولية، أدت إلى انخفاض نسبة خدمة المديونية إلى 19.8% في سنة 2000، مقابل 47.5% في سنة 1998 كل هذه الظروف أدت بالسلطات

¹ الماحي ثريا، إستراتيجية المنافسة والابداع في مؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والمأمول ، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، نوفمبر 2010، ص03.

العمومية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى والتركيز على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية بأن تصبح المصدر الرئيسي للثروة من خلال هذا البرنامج اعتبرت الحكومة خلال هذه الفترة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فاعلتين أساسيتين للشغل في الجزائر، بحيث أن تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة النشطة وذات إمكانيات هائلة للنمو، تمثل الوسيلة الأنجح للإنشاء السريع لمناصب شغل دائمة وتشكل كذلك وسيلة تجديد التشغيل الذي يمثل أحد الانشغالات الرئيسية للسلطات العامة، ويمكن أن نقف من خلال الجدول التالي على أهم تطورات عالم الشغل في الجزائر من خلال أهم القطاعات الاقتصادية¹.

2 - الصناعات الغذائية والقيمة المضافة:

لقد شهدت الصناعات الغذائية في الجزائر تطورا ملحوظا، سواء من حيث الإنتاج الخام أو من خلال مساهمته في القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني، وهذا يعود لارتباطه بالاختيارات السياسية والاقتصادية التي تبنتها السلطات العمومية وإستراتيجية تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة، والتي تحقق تحويلات الموارد المحلية وخاصة المستوردة من أجل الاستهلاك النهائي، وهذا ما يبين حساسية هذا الفرع اتجاه تغير عرض وأسعار المواد الأولية، إن النتائج المسجلة خلال هذه المرحلة، لا يمكن من خلالها إهمال الدور الفعال الذي لعبه القطاع الخاص على غرار القطاع العام الذي بقي يراوح مكانه حيث نسجل على أثر الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة وبالأخص في خلق وإنشاء وحدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة، على سبيل المثال لا الحصر، نسجل 35 من المطاحن الخاصة على مستوى التراب الوطني، أين كان نشاط القطاع الخاص قبل سنة 1995 منعما ويقتصر على المطاحن العامة والمتمثلة في مؤسسة الرياض والتي لم تستطع تغطية كل الاحتياجات الوطنية، وكانت مساهمة الصناعات الغذائية على مستوى القطاع الصناعي حوالي 11%، كل هذه المعطيات كان أثرها على الإنتاج الخام والقيمة المضافة للصناعات الغذائية².

3 - موقع الصناعات الغذائية من نسب الترابط الأمامي والخلفي لفروع الاقتصاد الوطني:

تعتبر الصناعات الغذائية ذات النسب المرتفعة للترابط الخلفي والأمامي، كونها تحصل على منتوجات الصناعات الأخرى، كصناعة التعليب بشتى أنواعها، صناعة التعدين، صناعة الورق، الصناعات الكيماوية

¹ كينو عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 99.

² المرجع نفسه، ص 100.

...إلخ، وهذا من أجل إنتاج منتوجات الصناعات الغذائية، ويمكن أن تتم المساهمة من الفروع الصناعية الأخرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فقطاع الصناعات الكيماوية على سبيل المثال يساهم مساهمة غير مباشرة، وذلك في تحديد الكميات والمقادير المناسبة لإنتاج سلعة غذائية معينة، فهذا يتطلب خامات من الحديد والغاز و الطاقة الكهربائية... إلخ، وبالتالي تكون قد ساهمت في تزويد الصناعات الغذائية بنسب مختلفة من التجهيزات، كما أن هذه القطاعات تحتاج إلى سلع غذائية جاهزة، للقوة العاملة في هذه القطاعات حتى تتمكن من الاستمرارية في النشاط الإنتاجي، وهذا يشكل بما يسمى التشابك القطاعي من خلال مدخلات ومخرجات لكل فرع من فروع الاقتصاد الوطني¹.

¹ كينه عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 101.

المبحث الثاني: آفاق الصناعات الغذائية والعراقل التي تواجهها

المطلب الأول: مؤشرات أداء مؤسسات الصناعات الغذائية ودورها في تنمية الاقتصاد الجزائري

تشير التقارير الصادرة عن السلطات الرسمية الجزائرية أن قطاع الصناعات الغذائية يساهم بشكل فعال في الاقتصاد الوطني، فقد كشف وزير الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار إن مخطط العمل الاستراتيجي لتطوير صناعات الغذائية في أفق 2014 هو محل دراسة و مناقشة، مشيرا إلى أن الصناعات الغذائية تشغل أكثر من 140 ألف عاملا، أي بنسبة 40% من اليد العاملة في قطاع الصناعة على مستوى 17100 مؤسسة. إن هذا الأمر يبين أن هذا القطاع يساهم بشكل فعال في امتصاص أعداد كبيرة من البطالين في الجزائر، لكن على مستوى التجارة الخارجية لهذا القطاع يلاحظ تبعية الجزائر لسوق الدولية، حيث يبين ذات المصدر أن الواردات من المنتجات الغذائية قد بلغت 5,8 مليار دولار سنة 2009 في حين أن صادرات قدرت، 114 مليون دولار، فهذا الفارق الشاسع بين الواردات و الصادرات يبين عجز الجزائر في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية. و يتبين هذا النقص من خلال المستوى المعيشي لأفراد هذا البلاد حيث يشير تقرير منظمة الأغذية و الزراعة FAO لسنة 2010 إن نسبة ناقصي التغذية إلى مجموع السكان بين سنة 2000 و 2002 كانت قدرت 0,5%.

وإذا القينا نظرة في الميزان التجاري لمنتجات الغذائية لسنة 2008 نجد معدل التغطية بالنسبة المؤوية للصادرات إلى الواردات فانه يظهر جليا الفجوة الغذائية للكثير من المنتجات الغذائية كمنتجات اللحوم، الحليب مشتقاته، بعض الخضضر، القهوة والشاي والعقاقير، الزيوت و الشحوم، المصبرات و الخضضر والفواكه...إخ.

من نفس الميزان التجاري يمكن ملاحظة أيضا المساهمة الفعالة لبعض المنتجات الغذائية في قيمة الصادرات الإجمالية، ونخص بالذكر مساهمة منتجات المشروبات بنسبة 24,4% من قيمة إجمالي الصادرات

يليهما في درجة المساهمة منتجات الفواكه الطازجة وجافة بنسبة 16,1%. من قيمة إجمالي للصادرات، ثم مساهمة منتجات الأسماك بنسبة 11,9% من قيمة إجمالي الصادرات.

من جهة أخرى يمكن القول أن هناك اهتمام بهذه الصناعات الغذائية وجود رامية إلى اعاشها من خلال المؤسسات الخاصة حيث انه يمكن ملاحظة بين عدد المؤسسات التي تعني بهذه الصناعات هو 15784 مؤسسة بالمقارنة مع إجمالي عدد المؤسسات الصناعية التي تهتم بفروع أخرى وهو 52455، إذا فنسبة تقدر بـ 30.09%.

المطلب الثاني: العراقيل و الصعوبات التي تواجه قطاعات الصناعات الغذائية في الجزائر

يواجه فرع الصناعات الغذائية كغيره من فروع الصناعة الأخرى عدة عراقيل نذكر أهمها¹:

1 - المداخلات الزراعية:

لعل المشكلة المتعلقة بمدى توافر المستلزمات الأولية لصناعات الغذائية محليا ومن أهم المشاكل التي تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر، حيث أنها مرتبطة بالدرجة الأولى بقطاع الزراعة و الإنتاج الزراعي وقد اعتمدت الصناعات الغذائية في مراحل تطورها على المنتجات الزراعية الداخلية (مثل فرع صناعة السكر الذي كان يعتمد على الشمندر السكري المنتج محليا)، ولكنها تحولت تدريجيا إلى استيراد معظمها من الخارج، سواء في صورة مواد أولية أو في شكل سلع نصف مصنعة مثل الحليب المجفف والمركز، الزيوت النباتية غير مكررة.

وقد لعبت المعوقات التالية دور في تحول الصناعات الغذائية من المواد الأولية المحلية إلى الاستيراد الخارجي:

- ضعف النمو الإنتاجي للمواد الزراعية المحلية مقارنة بنمو الصناعات الغذائية.
- ضعف قدرة القطاع الزراعي على تأمين المدخلات بشكل منتظم و الاكتفاء بالتموين الموسمي مع قصور البنية الأساسية فيما يتعلق بتوافر المخازن.

¹ عاتي عبد الرزاق، أثر الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 24- 28.

- عدم توفر تقنيات الإنتاج والفرز الحديثة في قطاع الزراعة لإنتاج محاصيل بمواصفات عالية مثل تلك التي يتطلبها فرع الصناعات الغذائية نظرا لضعف الزراعات ال رأسمالية، مما دفع أصحاب المصانع لتفضيل المواد المستوردة التي تتميز بالجودة وذلك لضمان نوعية جيدة لمنتجاتهم النهائية.

- غياب الأساليب التعاقدية بين معمل ووحدات الإنتاج الزراعية، التي تحكم عمليات التموين بالمنتجات الزراعية إلى المصنع حسب مواصفات معينة وبكميات مناسبة متفق عليها مسبقا.

- القصور الشديد في مراكز البحوث التطبيقية وإهمال جوانب كثيرة تحكم الإنتاج الفلاحي الجيد والتسويق.

- منافسة المواد الأولية ونصف المصنعة المستوردة للإنتاج المحلي، من حيث السعر و المواصفات وانتظام التموين، وكان لذلك تأثير كبير في استسهال الاستيراد من قبل مصانع الأغذية الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى إهمال استعمال المنتجات الأولية المحلية.

- لم تطور وحدات الصناعات الغذائية عملياتها التصنيعية لتطال الشق الزراعي كما يحصل في بعض البلدان خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تلجأ شركات الصناعات الغذائية إلى السيطرة على الإنتاج الزراعي أو الحيواني أو على التعاوانيات التي تأمين تجميع الإنتاج من المزارعين، ولم تحاول وحدات الإنتاج في الجزائر الاعتماد على مبدأ التنسيق بين الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي الغذائي، لم يتمكن القطاع الزراعي من تأمين الكميات الكافية والمنظمة من المواد الزراعية الأولية وبالجودة المطلوبة، وفي بعض الحالات كانت المصانع عاجزة عن استقبال الفوائض من المنتجات الفلاحية بسبب انخفاض قدراتها الإنتاجية أو عدم درتها على الاستفادة من قدرتها الإنتاجية القصوى، حيث نجد أن 29% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في فرع الصناعات الغذائية تستعمل أقل من 50% من طاقتها الإنتاجية فقط، وأن 60% من هذه المؤسسات تستعمل 75% من طاقتها الإنتاجية.

2 - تقنيات الإنتاج:

ترتكز معظم الصناعات الغذائية في الجزائر على استثمارات صغيرة ومتوسطة الحجم باستثناء بعض الصناعات الغذائية الأساسية كالزيوت، ونتيجة لتطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة في الصناعات الغذائية

تعددت أنماط الإنتاج والتكنولوجيا المستعملة و تراكمت تقنيات الإنتاج متعددة منها التقليدية البسيطة مروراً بالتقنيات النصف الآلية فالآلية سواء كلياً أو جزئياً و الأمثلة عن ذلك عديدة:

- صناعة الخبز والحلويات حيث يتم استعمال الآلات المتطورة.
- صناعة الحليب ومشتقاته التي تشمل حلقاتها التقنية مجمل العمليات الصناعية وحتى وسائل التعبئة والتغليف.

إلا أن معظم الوحدات التصنيعية الغذائية في الجزائر مازالت تعتمد الوسائل والآلات المتوسطة الحديثة ولا يمكن تصنيفها في كتلة الصناعات المؤهلة للمنافسة نظراً لبعض الثغرات التي تشوبها على صعيد مجمل عمليات الإنتاج من الإدارة حتى اليد العاملة مروراً بالعمليات المتممة من صيانة وتغليف وتخزين وتسويق.

ونجد أن معظم المؤسسات الناشطة في هذا الفرع هي مؤسسات صغيرة حيث تمثل نسبة 95% من مجموع المؤسسات التي تنشط في فرع الصناعات الغذائية في الجزائر.

3 - فعاليات البحث والتطوير:

على الرغم من الأهمية التي تحتلها عالمياً عمليات البحث والتطور وما تؤديه من زيادة القدرة التنافسية والإنتاجية للصناعات الغذائية، بقيت هذه النشاطات نادرة أو مهمشة في الجزائر ويرجع ذلك إلى غياب الحوافز الحكومية والسوقية وقلة الخبرات وابتعاد المراكز البحثية الأكاديمية والجامعات عن تلبية حاجات السوق الفعلية.

يضاف إلى ذلك ندرة مراكز البحث وضعف تجهيزاتها ومواردها وإدارتها، وتتوافر في بعض وحدات الإنتاج مراكز تقنية، لكن أعمالها الأساسية تنصب على صيانة العتاد والتجهيزات وتحليل المدخلات لتأكد من مطابقتها للمواصفات الصحية والغذائية.

4 - تداعيات ارتفاع أسعار المواد الغذائية:

من خلال تتبعنا مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لارتفاع الأسعار العالمية للغذاء يلاحظ أن هناك جملة من الأساليب الرئيسية والجوهرية التي تتضافر مع بعضها البعض مساهمة بذلك في تكريس هذه الزيادة والتذبذب في أسعار الغذاء العالمي، وبأبي في طبيعة هذه الأساليب:

- الأحوال المناخية وتأثيرها على المنتجات الزراعية والغذائية.

- القيود الجمركية المفروضة على صادرات المواد الغذائية.
- ارتفاع أسعار المحروقات.
- تدهور سعر الصرف الدولار المستمر تجاه العملات الرئيسية.
- غياب الرقابة الرسمية الفعالة والجادة على أسعار المواد الغذائية.
- زيادة عدد السكان في العالم والبلاد العربية (النمو الديموغرافي السريع).
- ممارسة بعض التجار والمستوردين للاحتكار.
- انخفاض المخزون العالمي للغذاء.
- الاعتماد على المنتجات المستوردة.
- زيادة الاستهلاك والطلب على المواد الغذائية الأساسية.

5- المنافسة الضارة:

بروز تحالفات مع الشركات الأجنبية العملاقة، والتي تفرض عادة استعمال مدخلات تؤمنها هذه الشركات، سواء عن طريق إنتاجها الخاص أو عن طريق أساليب تعاقدية مركزية توفر أفضل السلع بأدنى الأسعار.

6- الصعوبات التسويقية:

تمثلت هذه الصعوبات في العراقيل الجمركية وطول فترة الفحص عند حالة تصدير بعض المنتجات المحلية، الأمر الذي يسبب في ضرر لعدد من المنتجين خاصة المنتجات قصيرة أجل الصلاحية مما يؤدي إلى فسادها مع غياب التأمينات اللازمة، بالإضافة إلى عدم توافر معلومات عن ظروف واحتياجات الأسواق الخارجية وغياب أجهزة الأسواق الخارجية وغياب أجهزة دعم وتشجيع الصادرات الوطنية.

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر

إن قطاع الصناعات الغذائية له مكانة متميزة بين الفروع والقطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يرشحه مستقبلا للعب دور حيوي في تحريك الفروع والقطاعات الصناعية الآخرة، هذا يجعلها محليا إقليميا وعالميا من

أكبر الصناعات نموا واتساعا بسبب الزيادة المضطربة في النمط الاستهلاكي الغذائي وتعدد رغبات المستهلكين واحتياجاتهم للمنتوجات الغذائية المصنعة، كما يزداد ارتباطها مستقبلا بالإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ارتباطا وثيقا، فالإنتاج الزراعي مصدر المواد الخام الأساسية للصناعة الغذائية، هذه المواد ونوعيتها وجودتها وأسعارها مستقبلا لها انعكاساتها عن المنتجات النهائية لفرع الصناعات الغذائية.

إن قطاع الصناعات الغذائية كغيره من الفروع والقطاعات الصناعية الأخرى، سيعرف مستقبلا فيه تحديات كبرى، بسبب إقبال الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وسريان اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ويتمثل هذا التحدي كون البلاد وصناعاتها ستدخلان دون إستراتيجية واضحة في التقسيم الدولي جديد للعمل الذي بحكم قدرته وفاعليته قد يكبح فرص الصناعة الوطنية بصفة عامة وقطاع الصناعات الغذائية بصفة خاصة.

إن ما تبذله الدولة في تشجيع الاستثمار في الفروع الإنتاجية القابلة للنمو كفرع الصناعات الغذائية وهيكله المؤسسات، وفتح المجال الواسع أمام القطاعين العمومي والخاص، بما يكفل دور هام في العملية التنموية الشاملة هي عوامل ضامنة للديناميكية التنموية حقيقية، ولن يتحقق ذلك إلا بالقضاء على العراقيل التي تحول دون ترقية الاستثمار الوطني والأجنبي.

إن آفاق قطاع الصناعات الغذائية يفرض ضرورة تدخل الدولة أكثر من أي وقت مضى لدعم هذا النشاط من الفرع الصناعي، وتمكين المستثمرين في هذا القطاع بإنشاء مصانع تساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قصد إحداث مناصب شغل جديدة إلى جانب مساهمتها في تشجيع القطاع الزراعي وبالتالي تحريك الصناعة الجزائرية ككل، أضف إلى ذلك مساهمته في الأمن الغذائي الوطني، بما يتناسب مع تطور الاحتياجات السكانية، التي ستعرف زيادة مطردة من حيث الطلب على المواد والسلع الغذائية، بسبب الزيادة السكانية التي تعرفها البلاد مستقبلا¹.

¹ كلايعة عائشة، دور الصناعات الغذائية في ترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة "عمر بن عمر" للصناعات الغذائية 2000-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016، ص ص 62، 63.

المبحث الثالث: توجه مؤسسات الصناعات الغذائية الجزائرية نحو التصدير و الاستيراد

تعتبر التجارة الخارجية عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.

المطلب الأول: واقع واردات المنتجات الغذائية الجزائرية

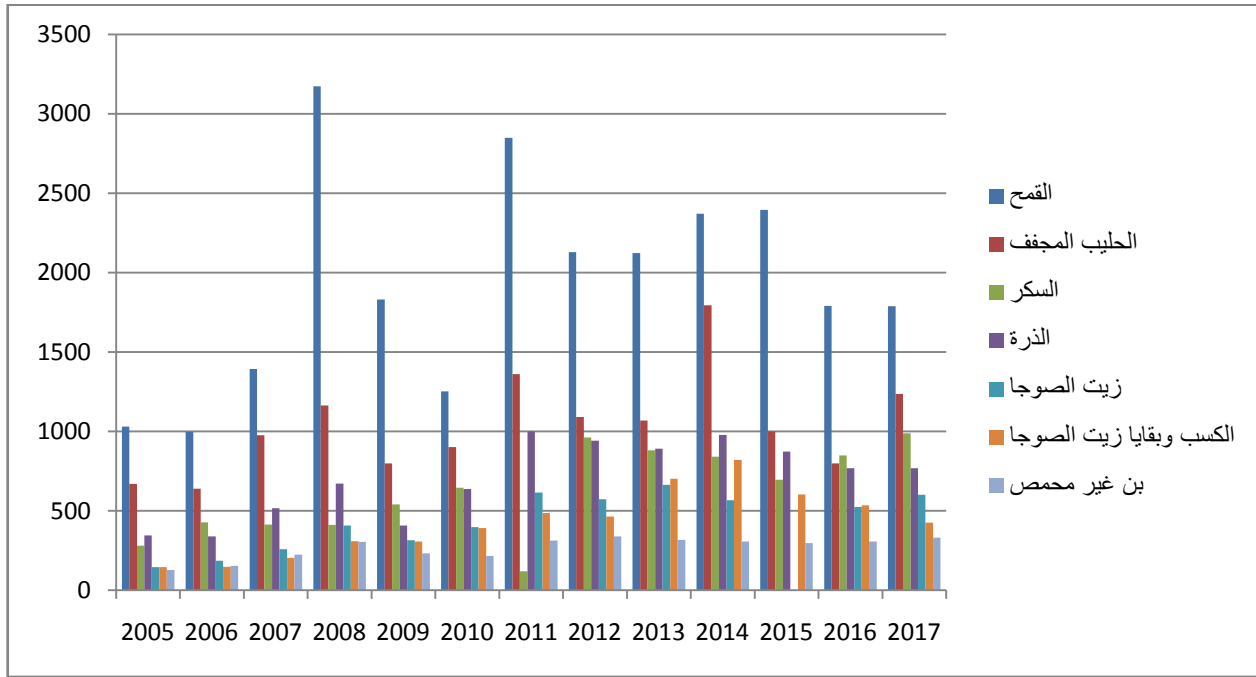
تستورد البلدان غالبا البضائع التي لا تستطيع صناعاتها المحلية إنتاجها بنفس الكفاءة، أو تكلفة الإنتاج مثل الدول الأخرى المصدرة، حيث يتم استيراد المواد الخام، أو البضائع غير المتوفرة داخل حدودها. حيث يمثل الجدول التالي تطور أهم الواردات للمنتجات الغذائية للفترة من 2005 إلى 2017.

الجدول رقم (04): تطور أهم الواردات للمنتجات الغذائية في الجزائر للفترة 2005 – 2017

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
1789	1790	2395	2371	2123	2129	2848	1252	1830	3174	1394	997	1031	القمح
1235	799	999	1795	1069	1091	1360	902	799	1163	975	639	670	الحليب المجفف
988	849	695	840	881	961	119	646	541	411	413	427	281	السكر
769	769	872	977	892	942	999	638	407	671	517	338	344	الذرة
601	525	0	566	663	572	615	398	315	407	258	185	146	زيت الصوجا
425	535	602	820	702	464	486	392	306	308	204	148	145	الكسب وبقايا زيت الصوجا
331	306	297	307	316	339	313	215	232	304	223	154	127	بن غير محمص

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2008

الشكل رقم (01): تطور صادرات المنتجات الغذائية للفترة 2005-2017



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2018

من خلال الشكل نلاحظ أن واردات الجزائر غير متوازنة وفي تذبذب من منتج لآخر حيث ما يميز هذه الفترة أن السنوات من 2005 إلى 2007 تكون قيمة واردات المنتجات متقاربة من بعضها البعض لترتفع وارداتها ارتفاعا كبيرا في سنة 2008 إلى غاية 2011 خاصة فيما يخص القمح وهذا بقيمة 3174 مليون دولار وأيضا الذرة مستوردة بأكثر قيمة لها عن باقي السنوات 999 مليون دولار مقارنة بالسنوات الأخرى، أما بالنسبة لسنتي 2012 - 2013 تتميز بقيم متقاربة بالنسبة لكل المواد المنتجة، ويبقى دائما القمح في الصدارة لكن الملاحظ أن زيت الصوجا وبن غير محمص يمثلان قيمتين كبيرتين مقارنة بالسنوات الأخرى ب 663 مليون دولار و339 مليون دولار، أما بالنسبة للسنتين الموالتين 2014-2015 أيضا قيم متقاربة لكن نلاحظ أن الحليب ارتفعت وارداته بنسبة كبيرة جدا مقارنة بكل السنوات المعروضة في الجدول لتصل ل 1795 مليون دولار وأيضا ارتفعت واردات الكسب وبقايا زيت الصوجا بقيمة 820 مليون دولار، أما بالنسبة للسنتين الأخيرتين 2016-2017 فقيم واردات الجزائر لديها قيم متقاربة بالمقارنة مع كل منتج لكن نسبة السكر خلال هذه السنوات بقيمة 988 مليون دولار، ويبقى القمح يحتل الصدارة في كل المنتجات المستوردة بقيم كبيرة جدا عن المنتجات الأخرى هذا يدل على أن المجتمع الجزائري يستهلك مادة القمح بنسبة كبيرة جدا مقارنة بالذرة أيضا عدم تحقيق

الاكتفاء الذاتي، فان هذه المنتجات المتمثلة في القمح، الحليب المجفف والسكر مدعمة من طرف الدولة وهذا ما يؤدي باستيرادها بكثرة.

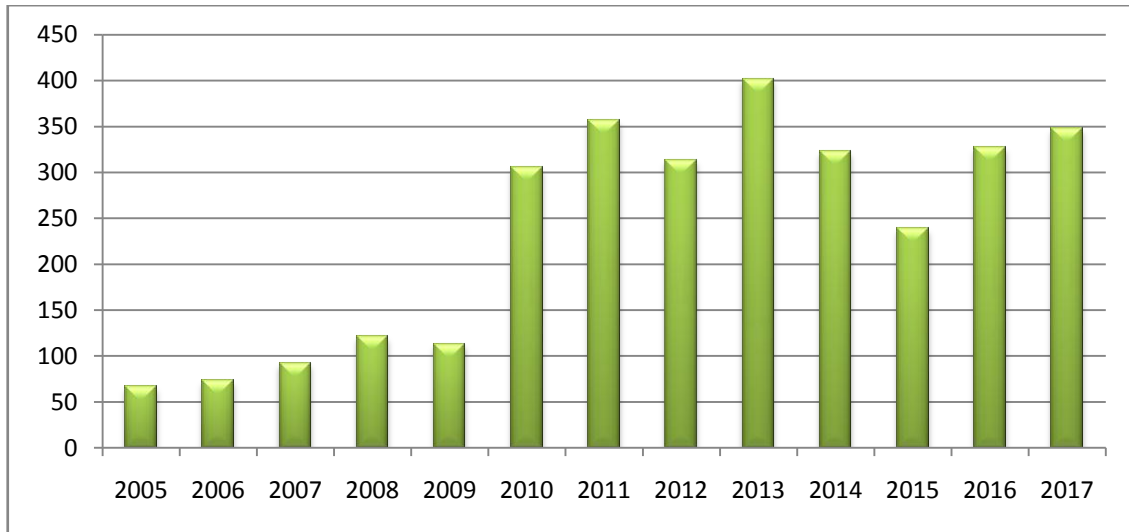
المطلب الثاني: واقع تصدير المنتجات الغذائية الجزائرية

تعتبر على درجة اعتماد الصادرات لبلد ما على عدد محدد من السلع، حيث أن قدرة الدول على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية تتوقف على السلع المصدرة ومدى وجود طلب عالي عليها، كما يعبر وجود تنوع كبير في صادرات الدولة، وهو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة وقدرتها على المنافسة الدولية، كما تبقى الصادرات الجزائرية يميزها الطابع الأحادي حيث تبقى المحروقات دائما تهيمن على حجم الصادرات ومن خلال هذا الجدول ندرس صادرات المواد الغذائية الجزائرية للفترة مابين 2005 - 2017.

الجدول رقم (05): تطور صادرات المنتجات الغذائية في الجزائر لفترة 2005 - 2017

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة	67	73	92	121	113	305	357
النسبة	7.39	6.17	7.02	6.19	10.60	18.84	16.68
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2012
القيمة	314	402	323	239	327	348	314
النسبة	15.33	18.60	11.5	11.62	18.36	18.60	15.33

الشكل رقم (2): تطور صادرات المنتجات الغذائية للفترة 2005-2017



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بن يوب فاطمة، تنمية الصادرات الغير نفطية كبديل للتنوع الاقتصادي في الجزائر

من خلال الشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن صادرات الجزائر في السنوات من 2005-2009 حيث قدرت أعلى قيمة فيها في سنة 2008 بـ 121 مليون دولار أمريكي حيث كانت ضئيلة في هذه السنوات وهذا يرجع إلى عدة أسباب من أهمها اعتماد الجزائر على تصدير النفط بكميات كبيرة جدا، وأيضا نقص المؤسسات المنتجة للصناعات الغذائية وبعض المواد الأولية التي تعتبر المادة الأساسية في إنتاج الصناعات الغذائية، ويمكن القول أيضا أنه لا توجد يد عاملة مؤهلة، أما بالنسبة للفترة 2010-2013 فقد تميزت هذه الفترة بقيم مرتفعة إذ وصلت لأعلى قيمة في سنة 2013 التي قدرت بـ 402 مليون دولار أمريكي، أما بالنسبة للسنوات المتبقية المتمثلة في 2014-2017 فقد تميزت بالتذبذب إذ انخفضت قيمتها سنة 2015 لتصل إلى 239 مليون دولار أمريكي، ثم ترتفع تدريجيا لتصل في سنة 2017 بقيمة مقدرة بـ 348 مليون دولار أمريكي.

خلاصة الفصل:

ما يمكن استخلاصه في هذا الفصل أن الصناعات الغذائية في الجزائر مازالت بعيدة عن النتائج المتوقعة منها وخاصة في ظل البحبوحة المالية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري، ورغم وجود التفاؤل في بعض الصناعات، إلا أنها تبقى صناعات مصنعة تعتمد على استيراد مواد أولية من الخارج، التي هي عبارة عن سلع زراعية يغلب عنها الزيادات المستمرة في أسعارها وهذا يؤدي إلى اختلال توازن قطاع الغذائية، فمن هنا يجب التركيز أكثر على القطاع الزراعي لإحداث التوازن.

يلعب فرع الصناعات الغذائية دورا محوريا في التنمية الشاملة بصفة عامة، إلا أن سوء التسيير والفوضى الإدارية والرقابية تحول دون ذلك، إذ يجب علينا في الفترة المقبلة التركيز على دولة المؤسسات وتجنب دولة الأشخاص.

خاتمة عامّة

إن فرع الصناعات الغذائية له مكانة متميزة بين القطاعات الاقتصادية الأخرى فهو يلعب دور حيوي في تحريك الفروع الصناعية كالتعبئة والتغليف والصناعات الهندسية والكيميائية. وتعتبر الصناعات الغذائية نتائج تقنية علوم الأغذية والعلاقات التي تربطها بعمليات التصنيع الغذائي، وتعد محليا وإقليميا وعالميا من أكبر الصناعات وأهمها من حيث الاستثمارات على المستوى العالمي، بل إنها من أسرع الصناعات نموا واتساعا بسبب الزيادة المضطردة في النمط الاستهلاكي الغذائي وتعدد رغبات المستهلكين واحتياجاتهم للمنتجات الغذائية المصنعة.

إن لصناعات الغذائية علاقة بالقطاعات الأخرى، حيث أن تطور قطاع الصناعات الغذائية يرتبط بتنمية وتطور القطاع الزراعي والحيواني كونه المصدر الأساسي للمواد الأولية لصناعات الغذائية فضلا عن ترابطها مع فروع صناعية مهمة مثل صناعة مواد التغليف على أنواعها، كذلك قطاعات النقل والمواصلات وغيرها.

كما تعاني الصناعات الغذائية من مشاكل وعراقيل بسبب نقص المواد الخام، وعدم توافر الأيدي العاملة الفنية والإدارية المدربة بالقدر الكافي وهذا يؤثر على إنتاجية العمل والحد من عملية التنمية الصناعية ويجب العمل على حلها من خلال التوسع في التعليم المهني لتدريب الكوادر وإرسالهم إلى الدول الخارجية لاكتساب الخبرات ونقل التكنولوجيا، كذلك قصور لطاقة الإنتاجية والدعم الحكومي، كما تعاني المنتجات الصناعية من عدم ضبط الجودة، ويجب عليها دراسة السوق داخليا وخارجيا مع المحافظة عليها، إلا أنها تتعرض أيضا لسياسة الإغراق .

يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم الركائز التي يبنى عليها اقتصاد دولة كونه يتيح لها المجال للحصول على العملة الصعبة من خلال عمليات التبادل مع العالم الخارجي، فالتجارة الخارجية هي عبارة عن جسر للتعامل مع دول العالم بما فيها الدول النامية التي أدركت الدور الفعال الذي تلعبه التجارة الخارجية في تقويم الاقتصاد الوطني، إذ يعبر عنها من خلال صادراتها ووارداتها التي تسعى الدول لتحقيق التوازن بينهما.

تحتاج قضية ترقية وتنويع الصادرات إلى حزمة متكاملة من السياسات والآليات في المجالات، سواء في مجال الإنتاج أو الاستثمار أو التسويق، مع العلم أنه يجب توفير مجموعة من الحوافز للمصدرين والعمل على حل مختلف المشاكل والأخطار التي تعوقهم، ويجب أن تتسم هذه السياسات والآليات بالمرونة لتلاءم التغيرات في أسواق التصدير، كما الأمر اعتماد رؤية شاملة وخبيرة تجمع بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي.

نتائج الدراسة:

يعتبر موضوع الصناعات الغذائية من أهم التحديات التي تواجهها أغلب البلدان، ومن الصعب علي أي باحث الإلمام بكل جوانب القضية، وحاولنا في هذه الدراسة التطرق إلى أهم المفاهيم والتوصل إلى أبرز النتائج، وهي بمثابة مجموعة من الإجابات الصريحة عن التساؤلات التي قد طرحناها من خلال مقدمة البحث و تتمثل هذه النتائج في:

- تمثل الصناعات الغذائية ذلك النشاط الذي يستخدم التكنولوجيا ليقوم بتحويل المواد الأولية ذات الأصول الزراعية إلى سلع ومنتجات ذات فائدة على البشرية ونذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- إن الصناعات الغذائية لهل علاقة تشابكية قوية، بين القطاعات الاقتصادية المختلفة هي: القطاع الصناعي، القطاع الفلاحي، القطاع الخدمي من خلال مدخلات و مخرجات كل قطاع وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى أيضا

- هناك جملة من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الصناعات الغذائية والتي حددها الاقتصاديون كما يلي: نقص اللدواد اللخام، العمالة، قصور الطاقة الانتاجية، الدعم اللحكومي، ضبط الجودة، التسويق، سياسة اللإعراق وتأثيرنا على الصناعات الوطنية، تكلفة الانتاج، مشكلة الربط بين البحث العلمي والتطور وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- كما أثبت أن للتجارة الخارجية سياستين تتبعهم هما: السياسة تقييد التجارة الدولية، وسياسة تحرير التجارة الدولية ونذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

- في الآونة الأخيرة بدأت الجزائر تجتهد في تنوع صادراتها بدل المحروقات كالاعتماد على الصناعات الغذائية لكن تبقى وارداتها أكبر من صادراتها. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

❖ الكتب:

- 1 - أحمد عبد الله براهيم، تمويل تجارة خارجية، شركة مطابع السودان للعملة، السودان، الطبعة الأولى، 2010.
- 2 - أيمن سليمان مزهرة، الصناعات الغذائية، جامعة البلقان التطبيقية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 3 - أيمن مزاهرة، الصناعات الغذائية، دار الشروق، الأردن، 2000.
- 4 - السيد أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، مركز الدراسات السياسية والدولية، المنصورة، 1999.
- 5 - الشافعي محمد زكي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، لبنان، دون سنة.
- 6 - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.
- 7 - بول سامو يلسون، علم الاقتصاد (العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية)، ترجمة مصطفى موفق، الجزء السادس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 8 - جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هرمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2000.
- 9 - حامد عبد الله جاسم، الصناعات الغذائية، الكويت، دون سنة النشر.
- 10 - حسام علي داود، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002.
- 11 - حسين عمر، المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد، دار الكتاب الحديث، الطبعة الثالثة، دون سنة النشر.

- 12 - رعد حسن الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية، دار الرضا للنشر، سوريا، الطبعة الأولى، 2000.
- 13 - رعد حسن الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر، دون بلد، 2000.
- 14 - رشاد العطار آخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.
- 15 - سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 2001.
- 16 - سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، الطبعة الثانية، 2005.
- 17 - سعيد مطر موسى وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
- 18 - شريف علي الصوص، التجارة الدولية - الأسس والتطبيقات - ، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
- 19 - طالب محمد عوض، تجارة دولية نظريات وسياسات ، نشر بدعم معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 1995.
- 20 - عادل أحمد حشيش، أسس الاقتصاد الدولي: دراسة لمظاهر المعاملات المنبثقة عن العلاقات الاقتصادية الدولية في ضوء المتغيرات الطارئة على الاقتصاد العالمي ، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2002.
- 21 - عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، دون سنة.
- 22 - عز الدين فراح، الصناعات الغذائية، دار الفكر العربي، دمشق، 1997.
- 23 - عز الدين فراح، الصناعات الغذائية، دار الفكر العربي، دمشق، 1997.
- 24 - عيون عبد الكريم، جغرافية الغذاء في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
- 25 - فطيمة حاجي، المدخل إلى التجارة الخارجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
- 26 - فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004.
- 27 - فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
- 28 - محمد السانوسي، محمد شحانة، التجارة الدولية في ضوء الفقه الاسلامي واتفاقية الجات دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2007.

- 29 - محمد خالد الحريري، الاقتصاد الدولي، المطبعة الجديدة، دون بلد، 1977.
- 30 - محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.
- 31 - محمد ممتاز الجندي، الصناعات الغذائية، مطبعة القاهرة، 1985.
- 32 - محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 1993.
- 33 - مصطفى رشيد شيخة، المعاملات الاقتصادية الدولية: دراسة الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1998.
- 34 - موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
- 35 - نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة التجمع العربي، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- 36 - يحيى علي الدين حماد، تكنولوجيا التصنيع الغذائي والمشروعات الصغيرة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007.

❖ مذكرات:

- أ - مذكرات الدكتوراه:
- 1 - وليد عايب، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2019.
- ب - رسائل الماجستير:
- 1 - أمل جميل عبد الفتاح سالم، دور جهاز مشروعات الخدمة الوطنية في الصناعة الغذائية، رسالة ماجستير، جامعة عين الشمس، مصر، 2000.
- 2 - شيخي حفيظة، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي " المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012.
- 3 - فوزي عبد الرزاق، ا لأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية دراسة حالة الجزائر 1962-1995، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 1999.

- 4 - كينه عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013.

ج- مذكرات الماجستير:

- 1 - أجد بن عيسى، محمد كشرود، انعكاسات الشراكة الأوروبيةمتوسطة على التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (1995-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2016.
- 2 - بولحفة عبد الله، غمراني صالح، واقع الصناعات الغذائية في الجزائر بين الاستيراد والتصدير ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019.
- 3 - حمادي مليكة، بومعزة سارة، التجارة الخارجية وتحدي التنمية الاقتصادية في الدول النامية - حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن نيل متطلبات نيل شهادة الماجستير، تمويل تنمية، قسم علوم الاقتصادية، 2011.
- 4 - شيخي حفيظة، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي المنظمة العالمية للتجارة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012.
- 5 - فريد حدادة، دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية - دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر للصناعات الغذائية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015.
- 6 - عماري آسيا وبوزيدي ايمان، تحرير التجارة العالمية وأثرها على التنمية الاقتصادية في افريقيا ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، 2012.
- 7 - عاتي عبد الرزاق، أثر الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016.
- 8 - كلايعة عائشة، دور الصناعات الغذائية في ترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة "عمر بن عمر" للصناعات الغذائية 2000- 2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في

العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة،
الجزائر، 2016.

الملتقيات والمؤتمرات والندوات

1 - أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول
الملتقى الدولي التاسع حول ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، 23،24 نوفمبر
2014، الجزائر.

2 - الماحي ثريا، استراتيجية المنافسة والابداع في مؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر بين
الواقع والمأمول، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية
خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعللي، الشلف، نوفمبر 2010.

المجلات:

- 1 - ذهبية لطرش، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن
الغذائي المستدام، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 5، 2015.
- 2 - رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية،
المجلد، العدد 17، جوان، 2013.
- 3 - نهي الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية - مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة - ، جامعة
القاهرة، العدد 11، أكتوبر 2000.

مواقع الأنترنت:

عبد القادر زيان، السياسات التجارية بين الحرية والحماية، المحاضرة السادسة، 6 ديسمبر 2010،
الساعة 09.49

[http:// algerianexpert.maktoobbog.com/477](http://algerianexpert.maktoobbog.com/477)

ملخص:

يعتبر الصناعات الغذائية خليطا من الأنشطة المختلفة من الزراعة والصيد والصناعة، التي توفر المواد الأولية كي تقوم بالتحويل والتعليب، وتضمن أخيرا التوزيع للمنتج الغذائي، ويلعب هذا القطاع دورا هاما وحيويا في الاقتصاد الوطني، لأنه يعمل على تحقيق النمو الصناعي، إضافة إلى كونه المنفذ وأداة التقييم والضبط للإنتاج الزراعي في القطاع الأولي، حيث مخرجاته هي مدخلاته لهذا الأخير ويعتبر عنصرا محددًا لاستراتيجية توفر الغذاء، وهو أيضا مصدرا للعملة الصعبة في حال التوجه للتصدير والتبادل الدولي، لذا يرشح بديلا عن النفط كمصدر للعملة الصعبة وقناة للتصدير كما يستقطب اليد العاملة ويعمل على خلق مناصب شغل، التي تعتبر مفتاحا لحل أزمة البطالة وفي الوقت نفسه محركا للطلب عن طريق الدخول الموزعة فيه.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الغذائية، التجارة الخارجية.

Résumé

L'industrie alimentaire est un mélange d'activités différentes de l'agriculture, de la pêche et de l'industrie, qui fournit des matières premières pour la conversion et le conditionnement, et assure enfin la distribution du produit alimentaire, et ce secteur joue un rôle important et vital dans l'économie nationale, car il œuvre pour la croissance industrielle, en plus d'être le maître d'œuvre et l'outil d'évaluation et de contrôle. Pour la production agricole dans le secteur primaire, où ses extrants sont ses intrants pour ce dernier et il est considéré comme un élément spécifique de la stratégie de fourniture de nourriture, et c'est aussi une source de devises fortes en cas d'aller à l'exportation et aux échanges internationaux, il nomme donc une alternative au pétrole comme source de monnaie forte et canal d'exportation car il attire la main-d'œuvre et travaille à la création d'emplois, Qui est la clé pour résoudre la crise du chômage et en même temps comme moteur de la demande par l'entrée distribuée.

les mots clés :

l'industrie alimentaire ,commerce extérieur